الميزان

مجلة

اقتصادية . اجتماعية . نقابية

السنة الثانية ـ العدد الرابع ـ كانون الثاني ١٩٩٠ ـ الثمن ٢٥٠ ل ل

Al-Mizan - 2eme Annee - Janvier - 1990

١٩٩٠ ...عام التحديات الكبرى

المجموعة المتحدة للصناعة والتجارة ش.م.م

للمراجعة: شارع المزرعة، بناية الشويري، تلفون: ٣٠٦٧٦٩ ـ ٣١٥٥٥٠ تلكس: ٤١١٤٨ ـ GP LE بيروت ـ لبنان المستودعات ـ الجية

السنة الثانية
العدد الرابع - كانون الثاني ١٩٩٠

الميزان

صاحبا الامتياز: علي جابر
سليمان الباشا
سكرتير التحرير: داود بيرم
المدير الاداري: سمير صفير
المدير المسؤول: عائدة عبد الصمد
الاخراج علي عواضه

الادارة والتحرير:
بيروت - وطى المصيطبة - شارع جبل العرب - بناية زاهد وشاهين
ص.ب.: ١١/٦٧٧٤
هاتف: ٣٠٠٣٨٦

سعر العدد:
- لبنان: ٢٥٠ ل.ل.
- في الخارج: ما يعادل دولار اميركي

الاشتراك السنوي:
للأفراد ٢٥٠٠ ل.ل.
للمؤسسات ٥٠٠٠ ل.ل.
للادارات الرسمية ١٠٠٠٠ ل.ل.

الاشتراك في الخارج
ما يعادل ١٠٠ دولار يضاف اليه اجور البريد.

الاعلانات:
صفحة غلاف ملون: ٧٥٠٠٠ ل.ل.
صفحة غلاف داخلي: ٦٠٠٠٠ ل.ل.
صفحة داخلية: ٥٠٠٠٠ ل.ل.
سعر السم عمود ٢٥٠ ل.ل.

المحتويات

- كلمتنا ٥
- مقابلة مع رئيس الاتحاد العمالي العام ٧
- مقابلة مع رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال ٩
- المادة التاسعة من نظام تعويض نهاية الخدمة ١١
- مشروع التعاقد والحماية الاجتماعية ١٣
- مؤشر اسعار الخدمات الطبية في لبنان ١٧
- نص مرسوم تصحيح الأجور ١٩
- المؤسسة المتحدة للانماء (الهولدنغ) ٢٠
- مشروع وليد جنبلاط الزراعي ٢٢
- ثروة لبنان المائية: واقع ومسؤوليات ٢٥
- طيران الشرق الاوسط والتحديات ٢٧
- المعلمون وماذا يريدون ٢٨
- حرب عون والاضرار بالاقتصاد الوطني ٣١
- اشكال اللامركزية الاقتصادية ومصيرها ٣٢
- نقابي يتذكر ٣٧
- تلوث البيئة واخطاء الحياة ٣٨
- العامل يسال، والمحامي يجيب ٤١
- محطة كلام ٤٢

الشركة العامة لخدمة السيارات

محطة التعاونية

دائماً في خدمتكم

بنزين
تغيير زيت وتشحيم
تصليح ومبيع دواليب جديدة ومستعملة
غسيل
كهرباء سيارات

الكولا - أول كورنيش المدينة الرياضية

كلمتنا

كل عام وأنتم بخير...

كان بودنا أن نقولها لاخواننا العمال والنقابيين، ويكون الخير فعلاً قد حل في ربوع لبنان، وانقشعت غيوم الازمة اللبنانية التي طالت مآسيها، وتراكمت انواع المعاناة فيها، لا سيما الواقع المعيشي الذي وصل معه كثير من المواطنين الى حافة الحاجة والعوز. وكلما لاحت بارقة امل بالخروج من المحنة المأساة قام اعداء الشعب والسلام في الداخل والخارج بمعارضة مشاريع الحلول التي يمكن ان تساهم في وضع الازمة اللبنانية على سكة الحل.

ولو أردنا التخصيص في هذا المجال فإننا نجد انفسنا ونحن نودع عاماً ونستقبل عاماً آخر امام ثلاث محطات أساسية.

المحطة الأولى: أستمرار احتلال العدو الاسرائيلي لجزء من الجنوب اللبناني وممارسة كل أنواع الوحشية والهمجية ضد المواطنين في مناطق الاحتلال، والمحاولات المشبوهة التي يقوم بها اعوان العدو الاسرائيلي في الداخل والهادفة الى تقسيم لبنان الى كانتونات طائفية أو مذهبية. ولا شك أن مثل هذه المحاولات لا تقل خطورة وسلبية على سلامة لبنان وهويته العربية عن الاحتلال الاسرائيلي ذاته.

غير أن بارقة الامل تأتي من فعل المقاومة الوطنية اللبنانية البطلة التي يقوم أفرادها بأعمال بطولية رائعة ومشرقة ضد قوات العدو الاسرائيلي وعملائه في المناطق اللبنانية المحتلة.

لكن ما يشوب هذه البارقة من الامل ظاهرة القصور الواضح في برامج القوى الوطنية، وانزلاقها في صراعات دموية فئوية مرة، وطائفية أو مذهبية مرات أخرى، حتى ان هذه الصراعات تكون ضمن المذهب الواحد في الوقت الذي يفترض بكل القوى الوطنية ان تصوب بنادقها باتجاه عدو واحد هو العدو الاسرائيلي المحتل وأعوانه في أي مكان كانوا.

والمحطة الثانية: كانت بدايتها منذ الرابع عشر من شهر آذار الماضي يوم باشر ميشال عون بالاجهاز على البقية الباقية من البنى التحتية للمجتمع اللبناني. فالحرب التدميرية التي باشرها ميشال عون ضد الحجر والبشر في بيروت والضاحية الجنوبية والجبل انعكست على الفئات الشعبية عمالا وموظفين وأصحاب دخل محدود قتلاً وتدميراً وتشريداً وتهجيراً، وجعلت هذه الفئات المنكوبة تعاني أزمات متعددة الجوانب، ازمة في الرغيف، وفي الكهرباء والماء والغاز والطبابة والاستشفاء والنظافة، وفي كل امر يمت بصلة للحاجات الحياتية الضرورية اليومية، خاصة وأن المحتكرين والمستغلين والمافيات أطلقت لجشعها العنان دون حسيب أو رقيب من ضمير أو قانون.

وهذه الازمات الحياتية مرشحة للاستمرار والتفاقم طالما ان الحل السياسي في لبنان لم يبصر النور بعد، والفلتان الامني لا يزال متنقلاً من منطقة الى أخرى، وطالما ان نظرة القوى الوطنية بقيت في حدود الصراع السياسي دون الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

والمحطة الثالثة: هي معركة تصحيح الاجور التي خاضها الاتحاد العمالي العام والتي تمكن من خلالها انتزاع بعض الحقوق العمالية رغم الهجمة الشرسة التي قادها أصحاب العمل الذين استحكمت في نفوسهم نزعة حب الذات والانانية والفردية والثراء غير المشروع حتى ولو على حساب معاناة العمال وحرمانهم من حقوقهم، اضافة الى المحاولة الدنيئة التي يسعى أصحابها الى شق وحدة الحركة النقابية، لاضعافها وشلّ فاعليتها، لكن يقظة القادة النقابيين في الاتحاد العمالي العام والاتحادات النقابية الاخرى حالت دون تحقيق هذا الغرض الرخيص، ونبّهت الى ضرورة تماسك الحركة النقابية واهمية التفاف العمال حول نقاباتهم، لأن النضال النقابي هو الطريق الوحيد الذي يؤمن للعامل والموظف والمعلم وصاحب الدخل المحدود الوصول الى حقه المشروع.

لقد اثبتت التجارب أنه من خلال العمل النقابي الدائم والمتعاون يستطيع العمال والموظفون والمعلمون أن يشكلوا الموقف الصلب والمؤثر في عملية اقرار أي مطلب فيه مصلحة الطبقة العاملة في لبنان.

فتحية الى جميع عمال لبنان في كل مواقعهم ومناطقهم، وتهنئة قلبية لموقف الاتحاد العمالي العام المشرف من قضية تصحيح الاجور، وإلى مزيد من النضال العمالي والنقابي المتماسك والموحد، ومزيد من تحقيق المطالب العمالية.

وكل عام والعمال والنقابيون والشعب اللبناني بخير

«أسرة التحرير»

نيويورك
أثينا
بروكسل
كوبنهاغن
فرانكفورت
جنيف
إسطنبول
لندن
مدريد
ميلانو
نيس
باريس
روما
زوريخ
أبوظبي
عدن
عمان
أنقرة
بغداد
البحرين
القاهرة
الظهران
الدوحة
دبي
جدّه
الخرطوم
الكويت
لارنكا
مسقط
رأس الخيمة
بيروت
أبيدجان
كانو
لاغوس
مونروفيا
تونس
في جدول
رحلاتنا الحالي
يمكنكم أن
تجدوا الرحلة المناسبة
وموعد السفر الملائم
تؤمّن شركة طيران الشرق الأوسط
اوسع خيار من الرحلات انطلاقاً
من بيروت الى ٣٣ مدينة في اوروبا -
الشرق الاوسط وافريقيا .
أن شركة طيران الشرق الاوسط
التي تتمتع بـ ٤٣ سنة من الخبرة
تؤمّن لكم جدول رحلات دقيق يضمن
راحتكم وملائم أعمالكم .
MEA

مقابلة

انطوان بشارة:

الحرية ملازمة لمستوى المعيشة والفقير ليس انسانا حرا

الاتحاد العمالي العام، وحدة دائمة، وحضور ثابت، وممارسة نقابية ووطنية واضحة ومعبرة عن طموحات الجماهير الشعبية التواقة للسلام والديمقراطية والاستقلال والسيادة والعدالة الاجتماعية.

لعب الاتحاد العمالي العام دوراً بارزاً خلال السنوات الأخيرة وخاصة في الفترة ما بعد الاجتياح الاسرائيلي وكان لدوره أثر بارز في تعزيز وتطوير مكانة العمال والفئات الشعبية في أوساط القوى السياسية الفاعلة وبمناسبة نهاية العام ١٩٨٩، أجرت مجلة الميزان حديثاً شاملاً مع رئيس الاتحاد العمالي العام السيد انطوان بشارة تناولت فيه كافة القضايا الاساسية والظروف التي تأضل من خلالها وفيما يلي نص الحوار:

المؤتمر النقابي الوطني العام

■ لعبت الحركة النقابية بقيادة الاتحاد العمالي العام، دوراً بارزاً خلال السنوات الاخيرة، وبشكل خاص ما بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وعلى كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما هي ابرز هذه المحطات النضالية، وما هو تقييمكم لها؟

● غني عن الكلام ان نضال الحركة النقابية في الاجواء السياسية والامنية التي نعيشها وبشكل خاص منذ العام ١٩٨٢، حيث ولأول مرة نشهد حالات الفراغ في المؤسسات الدستورية التي هددت بتقسيم وشرذمة البلاد، في هذه الاجواء لم يكن بقاء الحركة النقابية موحدة امراً بسيطاً وسهلاً، ولو ان ذلك حصل في بلد آخر لما بقيت الحركة النقابية، وهنا يمكنني القول ان وعي وادراك قيادات الحركة النقابية للمخاطر التي يعيشها الوطن ادى الى تماسك رائع مكن الحركة النقابية من الصمود في وجه الهجمات الشرسة، وادى الى ان تلعب دوراً كبيراً تجسد في التظاهرات والاعتصامات والاضرابات عامي ٨٧ و٨٨، والتي ادت الى انعقاد المؤتمر النقابي الوطني العام بدوراته الثلاث والتي خرجت بمقررات تاريخية على المستويات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية ان هذه الظاهرة الوطنية الكبيرة، التي كانت محط انظار وانتباه الجميع في الداخل والخارج وفي ظروف صعبة، تعطي فكرة هامة عن مرحلة النضوج التي بلغتها الحركة النقابية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ألزمت جميع الاعضاء في الاتحاد العمالي العام بأن يكون لهم هوية واحدة وهي هوية الحركة النقابية وهذا المستوى المتقدم الذي بلغه الاتحاد وقياداته نلمسه كل يوم، وما الاجتماع الاخير الذي عقده المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام إلا دلالة واضحة على هذا المستوى النقابي المتقدم، حيث اكد الاتحاد على وحدة الحركة النقابية، والرفض القاطع لكل اشكال التقسيم والشرذمة، وفي ذلك دليل قاطع على ايماننا الراسخ بالوحدة والسيادة والاستقلال والعدالة التي نعمل من اجلها، هذه محطة اساسية من محطات نضالنا.

المحطة الاخرى التي يمكن التكلم عليها هي نضال العمال في سبيل رفع مستوى العيش ومكافحة التضخم والهدر، وتأمين الضمانات الاجتماعية، وفي هذا المجال ورغم ان الاتحاد لم يحقق الا القليل علماً اذا ما قيّمنا تفصيليا جميع ما حقق، يمكننا قول الكثير، ولكن على القيادة العمالية ان لا تكتفي وان تعتبر ما تحقق قليلا، لأن نضالنا المطلبي يجب ان يبقى مستمراً ويتكيّف مع تطور المجتمع وديناميته المستمرة.

المحطة الثالثة هي نضالنا في سبيل رفع مستوى معيشة العمال والفئات الشعبية، وصولاً الى تأمين مجتمع حر لأن الحرية ملازمة لمستوى العيش، والانسان الفقير المعوز ليس بانسان حر، وهذا التحدي مستمر نواجهه كل يوم لأن الحرية هي حرية الفكر والقول والعمل والتحرك الدائم وصولاً الى تأمين حياة ديمقراطية صحيحة تؤمن المناخ الطبيعي لحركة نقابية حرة، وهذا ما تميز به الاتحاد العمالي العام طوال هذه السنوات المرّة.

حماية الوحدة النقابية

■ التحركات النقابية ـ الشعبية بلغت الذروة في عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، ولكن شهدت الحركة النقابية بعد ذلك حالة ركود، ولم تستطع مواكبة الاحداث والمتغيرات التي طرات، هل ذلك يعود لعدم قدرة الاتحاد على رفع سقفه السياسي، أم ان هناك عوامل واسباب اخرى كانت عقبة في وجه الاتحاد؟

● ان الحركة التي عاشها الاتحاد سنتي ٨٧ ـ ٨٨، وقاد من خلالها الشعب باكمله في كل المناطق بمطالبه المعيشية والسياسية بقيت محدودة بنظرنا، لأن الاتحاد لم يكن آنذاك مهيئاً لقيادة طموحات الشعب بكامله التي تهدف الى احداث التغيير على كافة المستويات، بينما الاتحاد كان يتحرك على أساس برنامج اقتصادي اجتماعي مطلبي، فكانت مواقف وطموحات الشعب ذات سقف سياسي اعلى من السقف السياسي للاتحاد، والشعب لبى النداء في ذلك الحين لانه اي الاتحاد كان يسد الفراغ الذي تركته الاحزاب والقوى السياسية التي كانت بعيدة عن هموم

وشجون المواطن. ويمكننا القول إننا لم نتفق على شعار «ذهاب الحكم والحكومة»، لذلك فضلنا الوحدة النقابية على تبني شعارات ستؤدي الى انقسام الحركة النقابية. رغم ان الملامة والانتقادات التي وجهت لنا من كل الجهات كانت قاسية، ولكننا كنا ندرك ان تحركنا النقابي الشعبي لم يكن محصناً من قبل كل الاطراف السياسية والحزبية والدينية والمليشياوية، فالجميع تقريباً اتفق علينا. لذلك فضلنا عدم المواجهة وعدم التفريط بقوانا.

اما فترة الركود التي يعتبرها كثيرون، لم تكن فترة ركود، بل كانت ارادة لدى الاتحاد من اجل اعادة تقييم وسائله ووضع اسس جديدة لمجابهة المرحلة التي نعيشها والتي تتطلب قراءة سليمة لأن الخطأ غير مسموح به، ولأن الاتحاد العمالي العام اصبح الممثل الوحيد للعمال وعن جدارة، وأضحى ضمير الشعب بكامله.

إن هذه القراءة الصحيحة التي اعتمدناها والتي استفدنا الكثير منها، (وما اجتماعنا الاخير - المجلس التنفيذي - الا نتيجة ملموسة لهذه القراءة) اكدت ان الاتحاد العمالي العام المظلة الوحيدة للحياة الديمقراطية الحرة في لبنان وان الاتحاد سيبقى طليعة المناضلين من اجل الحرية والسيادة والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

الاتحاد مؤسسة ديمقراطية

■ وقف الاتحاد، مواقف وطنية شجاعة، وكان الصوت الصادق والمعبر عن الرأي العام الرافض لاستمرار الحرب والمؤمن بالوحدة الوطنية والاصلاح السياسي الديمقراطي. ولكن الاتحاد ومن خلال بنيته التنظيمية لم يترجم شعاراته ومواقفه الوطنية إلى فعل ميداني مباشر قادر على التأثير. ما هي برأيك المعوقات، وهل لدى الاتحاد برنامج تنظيمي يطمح من خلاله إلى تفصيل وتطوير قدراته الميدانية المباشرة؟

● حدّد الاتحاد مواقف واضحة في المجالات الوطنية ابتداء من الدورة الثالثة للمؤتمر النقابي الوطني العام، حيث طرح شعارات سياسية كادت تؤدي الى زعزعة مداميكه والقضاء عليه، وادت الى خلق مجابهة في الداخل، وغني عن القول إن الاتحاد يضم تيارات سياسية مختلفة ومناطق ومذاهب مختلفة، وان بقاء هذه التيارات متفاهمة ومتناغمة في الداخل كانت معجزة وان نصل الى ما وصلنا اليه اليوم من وحدة نقابية فاعلة هو معجزة أيضاً، فشعارات الاتحاد التي طالبت بالدولة الواحدة والحكم الواحد، بالمؤسسات الحكومية الفاعلة وبالنظام الديمقراطي العادل، بالهوية العربية للبنان، وبحل قضية المهجرين وعودتهم الى بيوتهم وأراضيهم، وايضا شعار وقف الحرب، كل هذه الشعارات المهمة والكبيرة التي اطلقها الاتحاد وآمن بها وناضل من اجلها اكدت بوضوح لا لبس فيه موقع الاتحاد الوطني وارادته الوطنية. ولكن لا يجوز أن نحمل الاتحاد ما ليس بوسعه، فنحن مؤسسة ديمقراطية، ولا يمكننا ان نمارس دورنا ونضالنا الا في الاجواء والمناخ الديمقراطي الحر، ومن هنا مطلبنا الدائم بتحقيق السلام، لاننا من خلاله فقط تتوفر لنا امكانيات النضال الديمقراطي.

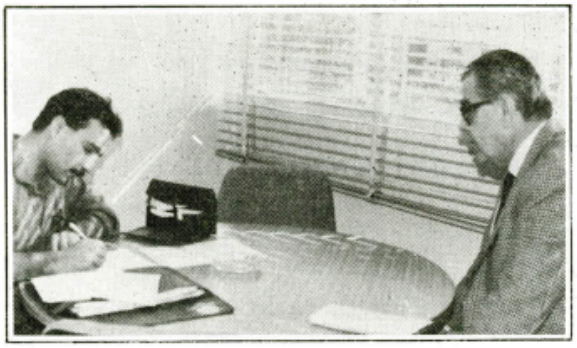

ارادة الوحدة راسخة وعميقة

■ حافظت الحركة النقابية على وحدتها رغم كل الصعوبات والاحداث التي عصفت بالبلاد، ولكننا نشهد الآن محاولات تقسيمية من داخل الاتحاد بدعم وتشجيع من قوى سياسية تقسيمية، ما هو موقف الاتحاد، وكيف سيواجه مخاطر التقسيم التي بدأت تشكل خطراً حقيقياً؟

● ان الهجمات التي شهدها الاتحاد خلال سنوات الحرب والتي ما زالت مستمرة وتتفاقم يوماً بعد يوم، والتي ازدادت حدتها في المرحلة الاخيرة، تدل على أن الاتحاد أصبح قوة نقابية ديمقراطية صلبة، وان المناعة في صفوف أعضائه تمكنه من مجابهة كل الاعداء، واني لا أغالي عندما أقول ان جميع الاعضاء مستعدون للتضحية بحياتهم من اجل الوحدة النقابية، وهذا تطور هام في مسلكية الاتحاد اكتسبه من خلال نضاله وممارساته النقابية الملتزمة بمصالح العمال في مختلف المناطق، وانطلاقاً من تأكيده والتزامه بشعاره الذي اطلقه منذ سنوات في وزارة الصحة الا وهو «وحدة الارض والشعب والمؤسسات» رغم ان صعوبة تطبيقه في هذه المرحلة اصبحت كبيرة وكبيرة جداً.

رغم ذلك ستبقى الحركة النقابية واحدة موحدة لأن ارادة الوحدة راسخة وعميقة الجذور في قناعات ومبادىء كل الحركة النقابية، ومواجهة مخاطر التقسيم لا تكون الا في بقائنا كما نحن موحدي القرار والبرنامج فوحدتنا مرت بامتحانات أخطر واكبر بكثير ونجحت واستمرت.

النظام كشف عوراته

■ شهدت البلاد خلال العام ١٩٨٩ وما زالت تشهد ظروفا مصيرية، وازمات اجتماعية واقتصادية خانقة، ما هو تقييمكم لحصاد هذا العام، وهل كان على مستوى طموحاتكم؟

● إن الاحداث التاريخية التي مرت هذا العام ان دلت على شيء تدل على ان النظام السياسي الهمجي الذي يرعى شؤون

السقف السياسي للجماهير الشعبية كان أعلى من السقف السياسي للاتحاد

نريد نظاماً يوفر العلم والعمل والصحة والسكن والخدمات للجميع

المواطنين لم يكن يرعى سوى مصالح حفنة من المستغلين والمحتكرين، ومستغلي ثروات هذا الوطن، وان مجابهة مطالب الاتحاد المشروعة بضراوة من أصحاب العمل ولا سيما مطلب تصحيح الاجور يدل على «الذهنية البالية» عند اصحاب العمل وبشكل خاص هذا العام، وان كانت هي نفسها في الماضي ولكن بطريقة مبطنة، أي ان اصحاب العمل كشفوا عن وجههم الحقيقي البشع والجشع كما ان النظام كشف عوراته من خلال الذين تسلطوا عليه وادعوا انهم قيمون على مقدراته، وهنا يمكننا ان نتساءل اذا كنا سنقبل بعد الان بأن يكون الانسان في خدمة النظام، بينما المطلوب أن يكون النظام في خدمة الانسان.

من هنا مطلبنا الاساسي في الاصلاح، نريد نظاماً ذا وجه انساني، يؤمن فرص العمل، ومستوى العيش الكريم، ويؤمن الكرامة والحياة للجميع، ونريد نظاماً يوزع الثروات على الجميع وبشكل عادل، ويوفر العلم والعمل والصحة والمسكن والخدمات الاساسية للجميع ومن هنا علينا أن نضع سياسة واضحة للاجور وخطة للتنمية، وبرامج للتعليم، واعادة النظر في الوظيفة الاقتصادية وبالتركيبة الاقتصادية، كل ذلك يتطلب حواراً جدياً على مستوى الهيئات الاقتصادية والعمالية، ونحن منذ زمن نطالب بطاولة مستديرة من اجل وضع أسس عادلة وسليمة في كافة الميادين المشار اليها، لان الذي لا يعرف كيف ينتصر في معركة السلام لا يعرف كيف ينتصر في الحرب.

نحن نريد سلاماً يعيد المهجرين الى بيوتهم، والمهاجرين الى وطنهم، نريد سلاماً يرفع مستوى العيش ويغني الفقراء ولا يفقر الاغنياء، هذا التحدي الذي حمّله الاتحاد لنفسه ولن يتراجع عنه.

أما حصاد العام ١٩٨٩، هذا العام الذي عانى فيه الوطن والشعب معاناة قاسية، لم تكن معاركه بالأمر السهل، ومرسوم تصحيح الاجور الذي صدر عن الحكومة سيكون مادة نضالية يومية لنقاباتنا من اجل تطبيقه، وكل المحاولات والهجمات التي يشنها البعض لن تستطيع مواجهة العمال أصحاب الحقوق المشروعة بالأجر ذات القيمة الشرائية التي توفر له الحد الادنى من متطلباته المعيشية.

عصام ريدان

• مقابلة

الياس الهبر: نعمل لاعادة بناء لبنان على أسس تضمن الحرية والعدالة والمساواة

بمناسبة نهاية العام ١٩٨٩، الذي شهد وما زال يشهد أحداثاً مصيرية خطيرة تهدد وحدة لبنان وديمومته كوطن لجميع اللبنانيين، وحيث أن الطبقة العاملة هي أكثر الفئات تضرراً من الحرب، وأكثرها عملاً ونضالاً من أجل السلام والديمقراطية، وخاصة الدور المميز الذي لعبته وما زالت تلعبه الحركة النقابية التي بقيت رمزاً وحيداً لوحدة هذا الوطن وشعبه، رغم أنها عملت في ظروف قاسية طغت فيها أصوات القذائف على كل ما عداها، توجهنا إلى القائد النقابي البارز رئيس الاتحاد الوطني للنقابات السيد الياس الهبر، بالسؤال التالي:

دور ومكاسب هامة

رغم ما شهدته البلاد من احداث خطيرة خلال العام ١٩٨٩ استطاعت الحركة النقابية القيام بدور هام واستطاعت تحقيق مكاسب هامة، ما هو تقييمكم لحصاد هذا العام، وبالتالي ما هي برايكم ابرز المهام التي ستواجه الحركة النقابية في العام المقبل؟

ج ـ ونحن نستقبل العام ١٩٩٠ بعد حرب مدمرة استمرت ١٥ سنة شهدنا خلالها مؤامرات تقسيمية متنوعة، آخرها كان عن طريق الطغمة العسكرية التي تحاول عبر مشروعها تقسيم لبنان، وربما ضياع الوطن هذه المحاولة التي تتفاقم يوماً بعد يوم رغم عزلتها عربياً ودولياً، ورغم اتفاق الطائف الذي نعتبره مرحلة باتجاه وقف الحرب ودفع الحوار في سبيل اعادة السلام، رغم الملاحظات الكثيرة التي نسجلها عليه.

إن الحركة النقابية والطبقة العاملة في ظل هذه الظروف عانت وما زالت تعاني من صعوبات عدة في مجالات مختلفة ابتداء من الهجرة والتهجير والبطالة والتضخم وضياع لقمة العيش وانكفاء شبه تام للخدمات والمطالب الحياتية، رغم ذلك، ورغم الانفجار

الامني الذي طاول معظم المناطق اللبنانية، لم تدخر الحركة النقابية جهدا الا وبذلته في نضالها الوطني كرافد أساسي من روافد القوى الوطنية اللبنانية التي تشدد نضالها من اجل وضع حد للمآسي والظلمات التي ترزح تحت عبئها الجماهير الشعبية الكادحة وأيضاً رغم أن حرب ١٤ اذار التدميرية التي شنتها الطغمة العسكرية المتسلطة على مقدرات الوطن وبعض المؤسسات الحكومية والتي لم تكن إلا خدمة لمصالح اصحاب الامتيازات الفئوية والمستغلين والمحتكرين، رغم كل ذلك سجلت الحركة النقابية حدثين بارزين. الاول هو في انعقاد المؤتمر العاشر للاتحاد الوطني للنقابات، والذي تمثلت فيه الطبقة العاملة اللبنانية بعدد كبير من كادراتها المسؤولية وشارك فيه العديد من المنظمات الاجنبية والعربية والدولية، وجاءت مناقشات مندوبيه وكلماتهم بالاضافة الى التقارير التحضيرية والقرارات التي اتخذت، كل ذلك جاء ليشكل تظاهرة ديمقراطية كبرى وانعطافاً كبيراً في مسيرة نضال الطبقة العاملة اللبنانية، ليس في المجال الاقتصادي والاجتماعي فحسب، وانما في المجال الوطني حيث سجل المؤتمر مواقف متقدمة ودعوات واضحة لمشاركة الطبقة العاملة وطنيا بالدفاع عن وحدة الوطن، ووقف الحرب، واعادة السلام والطمأنينة الى ربوعه، بحيث ننتقل من مرحلة يمكن القول إنها مدمرة الى مرحلة جديدة تتيح لنا تعزيز الممارسة النضالية الديمقراطية عوضاً عن الصراع المسلح الذي يقوض دعائم الوطن بشكل أو بآخر، والعمل من خلال عودة السلام الى اعادة بناء لبنان على قواعد واسس جديدة تضمن الحرية والعدالة والمساواة، وتحقق السيادة الوطنية.

مواجهة قوى الاحتكار

اما الحدث الثاني الهام والكبير جداً كان المواجهة الفاعلة لقوى الاحتكار دفاعاً عن لقمة العيش وتصحيح القيمة الشرائية لاجور العمال والموظفين في القطاعين العام والخاص مروراً بقوى الامن والجيش، هذا الحدث في ظل هذه الظروف السياسية المعقدة كان انجازاً هاماً، رغم محاولات ارباب العمل الرامية الى اجهاضه، حيث تمركز تحركهم حول محورين. المحور الأول: العمل على تفكيك الحركة النقابية عبر الاتصال ببعض القيادات التي تداعى دورها منذ سنوات، حيث اقدموا على تشكيل لجنة مهمتها اعادة النظر بمشروع مرسوم تصحيح الاجور، وبالتالي محاولة فرض واقع جديد تقسيمي على الاتحاد العمالي العام بهدفين، احدهما ليس ضرب الوحدة النقابية فحسب بل ايضا ضرب مشروع تصحيح الاجور، والهدف الثاني كما عبروا ويعبرون عنه وهو رفضهم القاطع لمبدأ تصحيح الاجور كونه كما يدعون يشكل عبئاً اقتصادياً لا يستطيعون ان يتحملوه متجاهلين ما جنوه من ارباح خلال فترة الحرب على حساب عرق جباه العمال حيث صرفوا منتجاتهم بنسبة ٨٠٪ الى خارج لبنان، وحققوا من خلال الطلب الواسع للمنتوجات اللبنانية ارباحاً بملايين الدولارات، اضافة الى ان كلفة الانتاج وخاصة اجور اليد العاملة تدفع بالليرة اللبنانية التي تفقد قيمتها الشرائية بشكل دائم، بينما هم يقبضون ثمن منتوجاتهم بالعملات الاجنبية، هذا من جهة ومن جهة ثانية حققوا ارباحاً طائلة من خلال المضاربات على الليرة اللبنانية ومن خلال رفع الاسعار الدائم رغم ان كلفة الانتاج متدنية، مما ادى الى ايصال البلد الى حالة اجتماعية يمكن تصنيفها بأدنى درجات الفقر والعوز ان لم نقل المجاعة.

الانقضاض على الضمان الاجتماعي

المحور الثاني كان في الانقضاض على الضمان الاجتماعي من خلال عدة اتجاهات منها:

١ ـ تعطيل نصاب مجلس ادارة الصندوق لمنعه من معالجة أوضاعه المتردية.

٢ ـ التمنع عن دفع الاشتراكات مما احدث خللاً مالياً وإدارياً، وبالتالي ادى الى تعريض هذا المكسب العمالي الهام جداً الى خطر الانهيار والزوال، كل ذلك من اجل ضرب الصندوق وتصفيته للتهرب من الواجبات والالتزامات المترتبة عليهم والتي تقدر بالمليارات.

من هنا نرفض هذا التوجه ونعتبره خطيراً لانه يتآمر على اهم منجزات الطبقة العاملة اللبنانية، ونتعامل مع هذا التوجه الخطير، بمواجهة جدية أولاً من اجل حماية الضمان وتحصينه من هذه المحاولات التخريبية، وثانياً من اجل حماية القيمة الشرائية للأجور من خلال تنفيذ مرسوم تصحيح الاجور كونه ينقل شريحة كبيرة من العمال من مرحلة المجاعة الى مرحلة الفقر الشديد.

هذا ما نعانيه وما نعمل من اجل مواجهته، وهذه المواجهة تتلازم مع توجهات الحركة النقابية للعام المقبل بحيث نتابع المعركة بإقرار التقديمات الاجتماعية وتحسين عقود العمل واقرار السلم الفصلي لتصحيح الاجور الذي سينهي في حال تحقيقه المماحكات السنوية التي تحصل ويحسم مسألة تصحيح الاجور وفق أسس علمية بعيدة عن المساومات والابتزاز المكشوف من قبل اصحاب العمل، والعمل على تنمية القدرات النقابية عند مختلف القطاعات لأن ما خلفته الحرب في مجالات مختلفة كبير وكبير جداً، حيث يجب الارتقاء بمستوى المسؤولية لمعالجة كافة هذه المواضيع وتحديداً في المطالب الحياتية للانسان الذي هو الدعامة الاساسية في بناء الاقتصاد الوطني المتقدم، وليس الاقتصاد الاستغلالي الاحتكاري اللاانساني الذي يفرض ذل العيش على المواطنين.

إن هذا التوجه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لن يكون وحيد الجانب في اطار تحرك الحركة النقابية الموحدة بل يتعداه الى التأكيد على وحدة الوطن وشرعية السلطة المنتخبة وتطبيق اتفاق الطائف، باعتباره مدخلاً للسلام والديمقراطية، وصولا الى العدالة والتقدم في مختلف المجالات مما يتيح لشعب لبنان ان ينتقل بهذا الوطن من لبنان الرازح تحت عبء مؤامرات الشرذمة والتقسيم والطائفية والاستغلال والافقار الشعبي الى لبنان الموحد الذي لنا شرف الانتماء اليه والمساهمة في بنائه على اسس الديمقراطية والعدالة والمساواة بالتعاون مع كافة قوى الخير والسلام.

مطلبنا الدائم
السلم المتحرك الفصلي للاجور
وحماية الضمان الاجتماعي

الغاء المقطع الاخير

من المادة التاسعة من نظام تعويض نهاية الخدمة

ضرورة ملحة،
ترفع الضرر اللاحق بالمضمونين منذ ٢٥ سنة

بقلم: جميل ملك(*)

● نصت المادة التاسعة من نظام تعويض نهاية الخدمة على ما يلي: «يحق للاجير، المنتسب اختيارياً او الزامياً، الذي لم يبلغ الستين من العمر ان يطلب تصفية حسابه اذا بلغ مجموع سني عمله عشرين سنة....» الخ.

إذا تابع الاجير عمله بعد تصفية حسابه، يتابع رب العمل دفع الاشتراكات عنه، ولكن الاجير يفقد الحق بالاستفادة من التعويض وقدره نصف شهر عن كل سنة خدمة لاحقة للعشرين سنة الاولى عند تصفية حسابه نهائياً من قبل الصندوق بعد بلوغه الستين من العمر.

وفي مطلق الاحوال لا يحق للاجير ان يطلب تصفية حسابه مجدداً الا بعد انقضاء عشرين سنة اخرى او عند بلوغه الستين من العمر».

● يستفاد من هذا النص ان المضمون الذي تابع عمله بعد تصفية تعويضه لأول مرة بسبب توفر شرط عشرين سنة خدمة على الاقل لا يحق له مجدداً ان يصفي تعويضه الا بتوفر احد الشرطين التاليين:

١ ـ مرور عشرين سنة خدمة جديدة

٢ ـ بلوغ الستين من عمره.

● فماذا يعني ذلك؟

يعني ان هذا المضمون نفسه وقبل ان يتوفر فيه احد الشرطين المذكورين اعلاه، لا يحق له ان يطلب مجدداً تصفية تعويضه اذا توفر فيه احد الشروط التالية التي لحظها القانون في المادتين ٥٠ و٥٢ من قانون الضمان الاجتماعي:

١ ـ اصابة المضمون بعجز بمعدل ٥٠٪ يمنعه من القيام بعمله او بعمل مماثل...

٢ ـ وفاة المضمون.

٣ ـ زواج المضمونة وتركها العمل خلال مهلة سنة من تاريخ زواجها.

٤ ـ ترك المضمون عمله قبل بلوغ السن أو قبل اكمال خدمة عشرين سنة جديدة لأي سبب من الاسباب التي لحظها النظام الداخلي للصندوق.

● ان هذا النص النظامي يشكل مخالفة جوهرية للمادة ٥٠ من قانون الضمان الاجتماعي التالي نصها: «لكل اجير خاضع لنظام تعويض نهاية الخدمة اما بصورة الزامية واما باختياره الحق بتعويض نهاية الخدمة اذا توفر فيه احد الشروط الآتية:

أ ـ ان يكون مجموع سني عمله عشرين سنة على الاقل...

ب ـ ان يكون مصابا بعجز بمعدل ٥٠٪ على الاقل.

ج ـ بالنسبة للمرأة الاجيرة ان تكون قد تزوجت وتركت عملها خلال الاثني عشر شهراً التي تلي تاريخ زواجها.

د ـ ان يكون المضمون قد بلغ الستين من عمره والمضمونة الخامسة والخمسين (تعدل هذا النص بالقانون ٢/٨٧).

هـ ـ في حال وفاة الاجير المضمون..» الخ.

● وكذلك يشكل هذا النص النظامي ايضا مخالفة لاحكام المادة ٥٢ من قانون الضمان الاجتماعي التالي نصها: «لا يحق للاجير المضمون الزاميا أو اختياريا الا تعويض مخفض في الحالات التالية:

١ ـ اذا ترك من تلقاء نفسه المؤسسة...

٢ ـ عندما يثبت الاجير انه ترك عمله نهائيا دون قصد الرجوع الى عمل مأجور آخر... الخ».

مجلس الادارة مطالب
بازالة هذا التجاوز
في النظام على حساب القانون

● وعليه

وحيث ان نص المادتين ٥٠ و٥٢ من قانون الضمان الاجتماعي جاءتا مطلقتين لجهة حق الاجير بطلب تصفية تعويض نهاية خدمته في كل مرة يتوفر فيه أحد الشروط القانونية المعددة أعلاه.

وحيث ان الحق القانوني هذا لا يمكن ان يلغى أو يعلق او يقيد بنص نظامي، ولا يحق ايضا للسلطة النظامية ان تخالف النص القانوني عندما تضع نصا تنظيميا او تفسيريا له.

وحيث ان نص المادة التاسعة من نظام تعويض نهاية الخدمة ولا سيما المقطع الاخير منه قد الحق الضرر بكل مضمون سبق وصفى تعويضه بسبب اكتمال خدمة عشرين سنة على الاقل، ومنع من تصفية تعويضه بعد ذلك عندما تقدم مجددا بطلب ذلك لاحد الاسباب المذكورة أعلاه.

وحيث ان ذلك يشكل مخالفة قانونية تستدعي مقاضاة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لذلك:

يقتضي ازالة هذه المخالفة النظامية ورفع الضرر عن المضمونين بالاقتراح على مجلس الادارة وجوب تعديل نص المادة التاسعة من نظام تعويض نهاية الخدمة وذلك باسقاط والغاء نص المقطع الاخير منها والتالي نصه: «**وفي مطلق الاحوال لا يحق للاجير ان يطلب تصفية حسابه مجددا الا بعد انقضاء عشرين سنة اخرى او عند بلوغه الستين من العمر**».

وبهذا فقط نعيد الانسجام بين النصين القانوني والنظامي ونحفظ الحق للمضمونين ونمنع الحاق الضرر بهم.

(*) رئيس المصلحة الفنية بالتكليف
رئيس دائرة تعويض نهاية الخدمة
نائب رئيس نقابة موظفي
الضمان الاجتماعي

معامل الفولاذ اللبنانيّة

رعيون نجار وشركاه

تأسس سنة ١٩٥٨

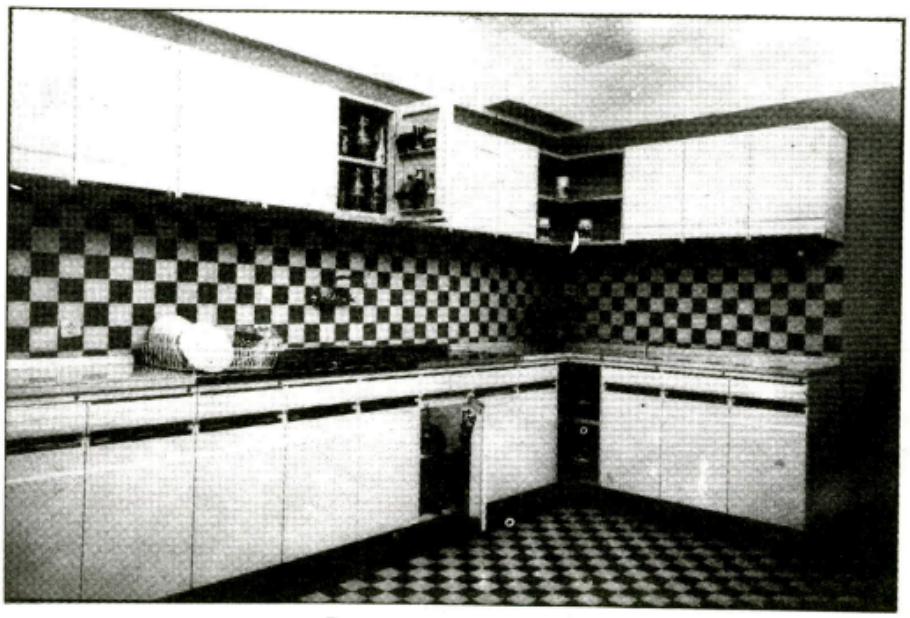

تصنيع الطابق المعدنيّة والخشبيّة ، وجميع أنواع
الأثاث المعدني للمكاتب والسوبرماركت والمستشفيات
والفنادق ، وتصنيع جميع مشتقات الصفائح المعدنيّة
وصفائح الستنلس

RUBA

المصنع : بيت الدين ت ٥٠٠٠٢٥ / المكتب : الاشرفية شارع السيوفي بناية سماحة ت ٢٢٢٧٧٥

اضواء على مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية

بقلم الدكتور: ناجر سلمان عبد الله

ان ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية غير مطبق في لبنان، ويحل محله حاليا، ضمان نهاية الخدمة (الدفعة الواحدة المستندة على مبدأ الادخار الفردي الإلزامي).

لا شك ان مبدأ تعويض نهاية الخدمة، والمنشأ بموجب المادة ٤٩ من قانون الضمان الاجتماعي والموضوع موضع التنفيذ منذ اول ايار ١٩٦٥، قد طور مفهوم تعويض الصرف الذي كان معمولا به منذ العام ١٩٤٦ في ظل قانون العمل، انما مع التطبيق، شاب تعويض نهاية الخدمة سلبيات قانونية تمثلت باستمراريته منذ اول ايار ١٩٦٥ رغم النص على صفته المؤقتة في المادة ٤٩ من نفس القانون، وباقتصاره على حماية فئات محدودة وافساحه المجال للتصفيات المبكرة مما يقلص قيمة التعويض والقدرة الشرائية للمضمون، ويفقد حماية المضمون في شيخوخته وحماية من هم على عاتقه فضلا عن انقطاع استفادة المضمون في هذه الحالة من تقديمات الفروع الاخرى، واقتصار حصول اصحاب الحق بعد الوفاة على إرث التعويض، بينما يفقدون تقديمات فرعي التعويضات العائلية والمرض والأمومة.

كما تخللت تعويض نهاية الخدمة سلبيات عملية تظهر غالبا في تأخير صرف تعويض نهاية الخدمة عند استحقاقه لاسباب عديدة اهمها عدم اعتماد المكننة، واستئخار تسديد اصحاب العمل للتسويات التي باتت تشكل اكثر من ٨٥٪ من التعويضات المتوجبة للمضمونين، مما يعيدنا الى مبدأ تعويض الصرف في ظل قانون العمل، ويفقد نظام نهاية الخدمة الاهمية والآمال التي علقت عليه، ولن يتحقق التطور الحقيقي إلا باحلال نظام ضمان للشيخوخة والعجز والوفاة مكانه، فتتحقق بذلك امكانيات واسعة إزاء تراكم الاموال في المرحلة الاولى من تنفيذه للتوظيف في مشاريع اجتماعية واقتصادية تحقيقا للتكافل الاجتماعي وتحرير الأجر من اعباء عديدة وتأمين الراحة لصاحب العمل والاجير والمواطنين كافة. والمبادرة الممكنة في هذا الصدد هي المبادرة الرسمية لوضع نظام للشيخوخة موضع التنفيذ ضمن حملة اعلامية تتعاون النقابات والفعاليات مع الدولة والصندوق على قيادتها لتوضح ما يمثله هكذا مشروع على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.. واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢/٥٢ توصي بشكل صريح لاعتماد الدفعة الدورية، اذ ان تسديد رأس المال المستحق دفعة واحدة لا يمكن ان يؤمّن في الواقع حماية مستمرة للعامل المسن او للعاجز او لخلفاء المتوفي بالاضافة الى تآكله مع التضخم المالي.

ونحن، وبعد الاطلاع على مشروع قانون الشيخوخة والعجز والوفاة الذي اعدته المديرية العامة لصندوق الضمان الاجتماعي سنة ١٩٧٨، والذي استبدل بمشروع التقاعد والحماية الاجتماعية الذي كان مدار نقاش في مكتب العمل الدولي في جنيف في نيسان سنة ١٩٨٧، نلقي على هذا المشروع الأضواء التالية:

أولاً: في التقاعد

١ ـ في ميدان التطبيق:

يشمل مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية الزامياً جميع المنتسبين لفرع نهاية الخدمة الذين لم يبلغوا ١٥ سنة انتساب، أو الذين يدخلون العمل بعد تنفيذ القانون الجديد، واختياريا، خلال سنة من تاريخ وضع القانون الجديد موضع التنفيذ، للذين امضوا ١٥ سنة انتساب أو اكثر لفرع نهاية الخدمة.

٢ ـ تحديد السن:

للاستفادة من المشروع الجديد يتوجب شرطان:

أ ـ مدة انتساب لا تقل عن ١٥ عاما.

ب ـ بلوغ سن الستين عاما مكتملة للذكر والانثى ولغاية بلوغ الرابعة والستين.

٣ ـ قيمة المعاش:

٢٪ من متوسط الاجر خلال سنوات التدرج الثلاثة الاخيرة للمضمون عن كل سنة اشتراك.. مع حد اقصى قيمته / ٨٠٪ / من متوسط الكسب المذكور اعلاه ومع تحديد حد ادنى للمعاش بموجب مرسوم سيتخذ في مجلس الوزراء في حينه.

ملاحظات:

أ ـ يعاد تقويم المعاش التقاعدي كل سنتين وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

يمكن بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، تحديد سن وشروط خاصة لبعض فئات الاجراء الذين يقومون بأعمال مرهقة او لا تسمح لهم طبيعة عملهم بالخدمة الطويلة (كالطيارين والحمّالين...).

ب ـ في حال موافقة صاحب عمل المضمون أو صاحب عمل آخر، على متابعة العمل، يمكن ارجاء الاستفادة لغاية بلوغ الرابعة والستين كحد اقصى.

ج ـ لمن فقد حقه بالخضوع لنظام التقاعد ان يستمر في تسديد كافة الاشتراك المتوجب من خلال قسم تابع للنظام سيتحدد بمرسوم لاحق.

د ـ يتوقف المعاش عند العودة للعمل.. فلا يجوز الجمع بين الراتب والمعاش التقاعدي.

هـ ـ عند عدم اكمال مدة التدرج اللازمة عند بلوغ السن يعطى المضمون تعويضا مقطوعا يبنى على أساس سنوات التدرج شرط توفر سنة اشتراك واحدة على الاقل، وتحدد قيمة هذا التعويض بمرسوم يصدر في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل.

ثانياً: في العجز

١ ـ المخاطر المغطاة:

العجز الدائم الكلي الجسدي أو الفعلي ـ غير الناتج عن طارىء عمل أو مرض مهني ويعتبر بمثابة العجز الدائم الكلي العجز الذي تبلغ نسبته ثلثي القدرة على الكسب.

٢ ـ ميدان التطبيق:

الخاضعون حاليا لفرع نهاية الخدمة شرط توفر مدة دنيا تعطي الحق بالاستفادة من معاش العجز (٣ سنوات منها ستة اشهر خلال الاثني عشر شهراً السابقة لتاريخ التوقف الناتج عن العجز). تخفض المدة الى سنة واحدة منها شهر قبل وقوع الحادث إذا

كان العجز ناتجا عن حادث.

٣ ـ قيمة المعاش:

٢٪ من متوسط الاجر خلال سنوات التدرج الاخيرة للمضمون عن كل سنة اشتراك أو خلال السنة الاخيرة اذا كانت مدة الاشتراك أقل من ذلك.

ملاحظات:

أ ـ في حال الخلاف على تحديد المعاش، تحدده لجنة دائمة في امانة سر الصندوق ويستأنف قرارها امام مجلس العمل التحكيمي.

ب ـ يستبدل معاش العجز بمعاش التقاعد اذا توافرت في المضمون شروط تقاعد افضل.

ج ـ تعتبر الامراض المزمنة التي ادت الى انقطاع المضمون عن العمل عجزا بعد سنة من هذا الانقطاع.

د ـ لا يمكن الجمع بين المعاش والراتب ولا يمكن الجمع كذلك بين معاش العجز ومعاش التقاعد والحماية الاجتماعية.

هـ ـ يمكن اعادة تقويم المعاش، كل سنتين، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

و ـ يمكن تعليق او الغاء معاش العجز إذا طرأ تحسن تزيد نسبته عن ٥٠٪ أو اذا عاد الى عمل يؤمن له كسباً بصورة ثابتة.

ثالثاً: الوفاة (معاش خلفاء المضمون)

١ ـ من هم خلفاء المضمون:

يقصد بالخلفاء من اجل الاستفادة من هذا المعاش الفئات التالية:

أ ـ الزوج المعال، البالغ الستين عاما او المصاب بعجز دائم وكلي... أو الزوجة المعالة، غير المستفيدة من معاش التقاعد أو العجز، شرط ان يكون الزواج معقودا قبل سنتين على الاقل من تاريخ الوفاة أو اذا انجب الزوجان اولاداً خلال حياتهما الزوجية أو خلال الثلاثماية يوم التي تلي تاريخ وفاة الزوج.

ـ وينقطع معاش الارملة نهائيا اعتبارا من تاريخ زواجها.

ـ يتوقف معاش الارمل او الارملة في حال القيام بعمل مأجور وطيلة القيام به.

ب ـ الاولاد ضمن الشروط المحددة في المادة ٤٦ من قانون الضمان الاجتماعي (١٦ سنة و٢٥ عاما في حال اكمال الدراسة، ولغاية ٢٥ سنة للفتاة العزباء ودون تحديد السن للولد العاجز).

ج ـ الولدان أو احدهما غير المستفيد من معاش عجز او تقاعد شرط ان يكون المضمون هو المعيل الوحيد لهما أو لاحدهما وذلك اعتبارا من بلوغ سن الستين عاما أو عند وجود عجز دائم وكلي.

٢ ـ شروط الاستفادة من معاش خلفاء المضمون:

أ ـ الاستفادة قبل الوفاة من معاش تقاعد أو عجز.

ب ـ توفر مدة التدرج اللازمة للاستفادة من معاش الشيخوخة أو معاش العجز الدائم والكلي.

٣ ـ قيمة المعاش:

يحدد مقدار المعاش الذي يتخذ أساسا لحساب معاش خلفاء المضمون ومقدار حده الادنى بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، ونرى ان لا يقل الحد الادنى للمعاش عن مقدار الحد الادنى للاجور.

رابعاً: التقديمات الخاصة بالمستفيدين من المعاش

يحق للمضمون المحال على معاش التقاعد او العجز أو خلفائه بعد وفاته الاستفادة مما يلي:

١ ـ تقديمات العناية الطبية في حالات المرض والامومة.

٢ ـ تقديمات التعويضات العائلية للمضمون طيلة حياته عن الزوجة والاولاد المعالين وفقا لاحكام المادة ٤٨ من قانون الضمان الاجتماعي وللاولاد المستفيدين من المعاش على أساس ذات الاحكام المذكورة اعلاه... ولا يحق للزوجة الارملة ان تجمع بين الاستفادة من المعاش والتعويضات العائلية.

ـ يأخذ صندوق التقاعد والحماية الاجتماعية على عاتقه تمويل وتنفيذ هذه التقديمات وفقا للاحكام القانونية والنظامية، وتدفع مع المعاش.

ملاحظة: تسقط بمرور الزمن متأخرات المعاش بانقضاء ستة أشهر على استحقاقها.

خامساً: تمويل ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية

ـ إن اشتراكات فرع التقاعد والحماية الاجتماعية هي على عاتق المضمونين واصحاب عملهم.

ـ تعيين نسبة مساهمة كل من المضمون وصاحب العمل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ـ وتحدد طرق تمويل تقديمات التعويضات العائلية والمرض والامومة التي سيأخذها هذا الفرع على عاتقه بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، أو تعين فيها عند الاقتضاء نوع ونسبة مساهمة كل من الاطراف المعنية بالتمويل، على ان تأخذ الدولة على عاتقها / ٥٠٪ / من قيمة تقديمات العناية الطبية المنصوص عليها.

سادساً: تأمين أرضية صالحة لحسن واستمرارية تطبيق ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية

ان نقاط الخلاف على مشروع ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية بين اصحاب العلاقة (ادارة الضمان، ممثلي اصحاب العمل، ممثلي الاجراء) سيساعد الحوار على تخفيفها وازالتها.

والمسألة الاساسية، بنظرنا، لا تنحصر في هذا الاطار: فضمان التقاعد والحماية الاجتماعية لا يمكن، منفرداً ان يحقق تأمين شيخوخة مستقرة مهما كانت امكانياته، واذا أردنا تحقيق هذا الاستقرار علينا استكمال هذا الضمان بخطوات تكميلية مهمة... فان أي تنظيم ناجح للشيخوخة ينبغي أن يستند الى أرضية يتوجب تأمينها قبل بدء العمل بأي تنفيذ لمشروع المعاشات... وهدف هذه الارضية دعم القدرة الشرائية للمحال على الشيخوخة والحد من زيادة نسبة الاشتراكات، وقوامها ما يلي:

١ ـ التحسب للازمات الاقتصادية الدورية:

عن طريق توظيف الاموال الفائضة في الضمان الاجتماعي حفاظا على قيمتها وعلى دعم المضمون في ظروفه الصعبة.

٢ ـ استيراد الدواء:

من اجل استمرارية التقديمات الصحية للمحالين على المعاش يجب تأمين القطاع الصحي وخلق المنافسة بين القطاعين العام والخاص في هذا الاطار (طبيا واستشفائيا) والقيام بخطوة اساسية هي تطوير استيراد الدواء اما مباشرة او عن طريق المكتب الوطني للدواء تخفيفا عن المضمونين والمؤسسة التأمينية المعتبرة المستهلك الاكبر للدواء (تدفع ٨٠٪ على الاقل من قيمة فواتير الدواء).

٣ ـ تأمين قطاع تعاوني:

انتاجي واستهلاكي لدعم القدرة الشرائية للمحال على المعاش، على ان يساهم المضمونون كافة بصورة الزامية في هذه التعاونيات عن طريق اضافة نسبة على اشتراكاتهم خلال انتاجهم في سوق العمل لصالح هذه التعاونيات التي سيستفيدون منها بصورة مخفضة بموجب بطاقات خاصة... وذلك تحت إشراف لجنة تعاونية خاصة مشكلة من قبل مجلس ادارة الهيئة التأمينية.

٤ ـ تأمين قطاع تعاوني للمواصلات:

لتحقيق راحة المحال على المعاش، على ان يمول هذا القطاع عن طريق رسم متخصص

يضاف على سعر المحروقات أو على رسوم تأمين أو تسجيل السيارات.

٥ ـ رعاية الشيخوخة والمحالين على المعاش كافة:

وذلك في دور مخصص لذلك أو الرعاية الشخصية في المنزل. ويتم تمويل هذه الرعاية عن طريق مخصصات سنوية في كل من موازنات الدولة وموازنات المؤسسات العامة الاجتماعية والمؤسسات التأمينية نفسها بالاضافة الى نسبة رمزية متخصصة من اشتراكات المضمونين ومن ايرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات واليانصيب على اختلاف أنواعها.

٦ ـ إنشاء وتشجيع الانظمة التكميلية:

عن طريق النص عليها في الانظمة الداخلية للمؤسسات وفي عقود العمل الجماعية وذلك لدعم القدرة الشرائية للمحال على المعاش.

تموّل هذه الانظمة عن طريق اشتراكات اصحاب العمل والاجراء اثناء عملية الانتاج في سوق العمل أو عن طريق الموازنة العامة للدولة أو بصورة مختلطة (عن طريق الاشتراكات ومساعدات الخزانة العامة).

٧ ـ تأمين دفع المعاشات:

دون أي ارهاق أو هدر وقت أو مصاريف مقابلة. وذلك عن طريق مراكز البريد أو المصارف أو عن طريق لجان جوّالة تخصص لهذا الغرض بالنسبة للاقامات البعيدة عن مراكز البريد أو المصارف... المهم هو في عدم حصر الدفع في المراكز التأمينية والا نكون قد ساهمنا في زيادة المصاريف الادارية وارهاق المحال على المعاش.

٨ ـ سلامة الجهاز البشري المنفّذ:

وهذا هو الاهم بنظرنا، اذ يتوجب، في هذا الاطار، توفر النزاهة والدقة لدى العنصر البشري الذي سيخول باعداد المعاشات بالاضافة الى ضرورة توفير المكننة، اذ ان ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية هو من اهم فروع الضمان الاجتماعي، ذلك لأن جميع المضمونين او اسرهم ينتفعون به، بينما قد لا يفيدون من فروع الضمان الاجتماعي الاخرى فقد لا يتعرض المضمون لحادث عمل أو مرض مهني (فلا ينتفع من ضمان اصابات العمل)، أو للتعطل طوال فترة عمله (فلا يفيد من ضمان البطالة)، أو لمرض عادي (فلا يستفيد من مزايا الضمان الصحي).

سابعاً: اضافة الى ما ذكر اعلاه، هناك نقاط اساسية يجب ان لا يغفلها المشترع عند دراسة واقرار مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية واهمها ما يلي:

١ ـ من الافضل ان يصار الى ادارة النظام الجديد للمعاشات، بعد اقراره من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في نطاق فرع مستقل اذ ان الهدف هو دمج جميع فروع الضمان الاجتماعي في اطار القانون وتحديد وحدتها الادارية والفنية داخل صندوق وطني واحد للضمان الاجتماعي منشأ بموجب المادة الاولى من هذا القانون.

٢ ـ من اجل نشوء الحق بالمعاش، ينبغي أخذ جميع فترات العمل التي قضاها المضمون في ظل احكام تعويض نهاية الخدمة بعين الاعتبار، ليتسنى للمضمونين المتقدمين في السن اثبات تدرجهم المطلوب لاستحقاق المعاش.

٣ ـ من الافضل تجديد تاريخ البدء باعطاء تقديمات النظام الجديد في نهاية فترة زمنية (سنة مثلاً) من تاريخ بدء العمل بمشروع التقاعد والحماية الاجتماعية لكي يتاح تكوين الاجهزة المؤهلة للعمل، واعداد المستخدمين.

٤ ـ نظراً لتدني مستوى الاعمار في البلدان النامية، ومنها لبنان نرى تخفيض السن الالزامية للمعاش الى ٦٢ عاما.

٥ ـ ينبغي النص، صراحة، على اعطاء تعويض اضافي للعاجز المضطر للاستعانة بشخص ثالث أو اعادة تأهيل العجز للاضطلاع بالعمل الجزئي، أو توفير معاشات ذات ابعاد اجتماعية وكافية للاستمرار بالعيش.

٦ ـ انهاء للجدل القائم حول الزامية أو اختيارية نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، والحصول على معاش دوري أو الابقاء على مبدأ الادخار الفردي الالزامي والتعويض المقابل نورد المقترحات التالية:

أ ـ يمكن النص على حرية اختيار النظام الجديد بفئات المضمونين الذين تخطوا سنوات اشتراكات معينة فقط دون غيرهم.

ب ـ يمكن النص على جواز استبدال حقوق صاحب المعاش وفق ما يلي:

ـ يحدد الراسمال المستبدل طبقا لجدول خاص يعين نسبة المعاش المستبدل وسنواته (١٠،٥ أو ١٥ سنة) على أن يؤخذ بعين الاعتبار في هذه النسبة سن طالب الاستبدال وحالته الصحية (أي بعد كشف طبي).

ـ تحدد نسبة الحد الاقصى المستبدل من المعاش (في حدود ١/٣ قيمة المعاش مثلا) شرط الا يقل القسم المتبقي من المعاش، بعد الاستبدال عن الحد الادنى الرسمي للاجور.

ـ لا يجوز الاستبدال لاكثر من مرة واحدة دوريا.

ـ يعتبر الاستبدال قائما اعتباراً من تاريخ تقدير الراسمال المستبدل، ويقتطع قسط الاستبدال، مقدما من المعاش، مع فرض رسم مقطوع يدفعه المضمون عند كل طلب استبدال.

ـ يعتبر الاستبدال بمثابة قرض يسترده صندوق الضمان على أقساط شهرية تقتطع من قيمة المعاش، مع الاختلاف عن القرض في ان الاستبدال ينتهي بوفاة المضمون ولا يجوز اقتطاع الاستبدال من تركته.

ثامناً: ونتساءل اخيراً

١ ـ اذا كان الصندوق حاليا، عاجزا عن تسديد تعويض نهاية الخدمة للمضمون ريثما يصار الى دفع التسوية من قبل صاحب العمل، فكيف سيستطيع الصندوق تسديد الدفعات الدورية (المعاشات) للمحال على التقاعد في حال استمرار التضخم المالي على اطّراده؟

الحل سيكون بتوظيف سليم مدروس لأموال صندوق التقاعد والحماية الاجتماعية، تتحقق من خلاله الغاية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وغاية المردودية من جهة ثانية، وضمانة الدولة للمبالغ الموظفة من جهة ثالثة.

٢ ـ إذا كان الصندوق، حاليا، عاجزا عن احلال التوازن المالي في فرع ضمان المرض والامومة للفئات المنتجة في سوق العمل والتي تساهم في دفع الاشتراكات، فكيف سيجابه تعاظم المصاريف الصحية للمتقاعدين الذين تخلوا عن الانتاج وتركوا سوق العمل ولم تعد تسدد منهم أو بحسابهم اية اشتراكات؟ الحل سيكون في استيراد الدواء مباشرة من الصندوق أو بواسطة المكتب الوطني للدواء، ادارة مستشفيات على غرار مستشفى البترون من قبل الصندوق، زيادة نسبة مساهمة الدولة في تكاليف العناية الطبية لفئة المتقاعدين لتصل حدود ٥٠٪ من التقديمات الصحية كفالة الدولة لعجز النظام الجديد، وتأمين موارد دورية ثابتة للمشروع الجديد لا تتأثر بظروف ومزاجية صاحب العمل والظروف الامنية كالرسوم على أقساط تسجيل وتأمين السيارات وعلى الكحول والدخان، واليانصيب والحفلات وتذاكر السفر، إضافة الى فرض الاشتراكات على الاجراء وكافة المضمونين دون التقيد بالحد الاقصى للدخل بالنسبة لحصة الاجير المضمون.

ترابة سبلين ش.م.ل

هدف كمال جنبلاط الذي تحقق

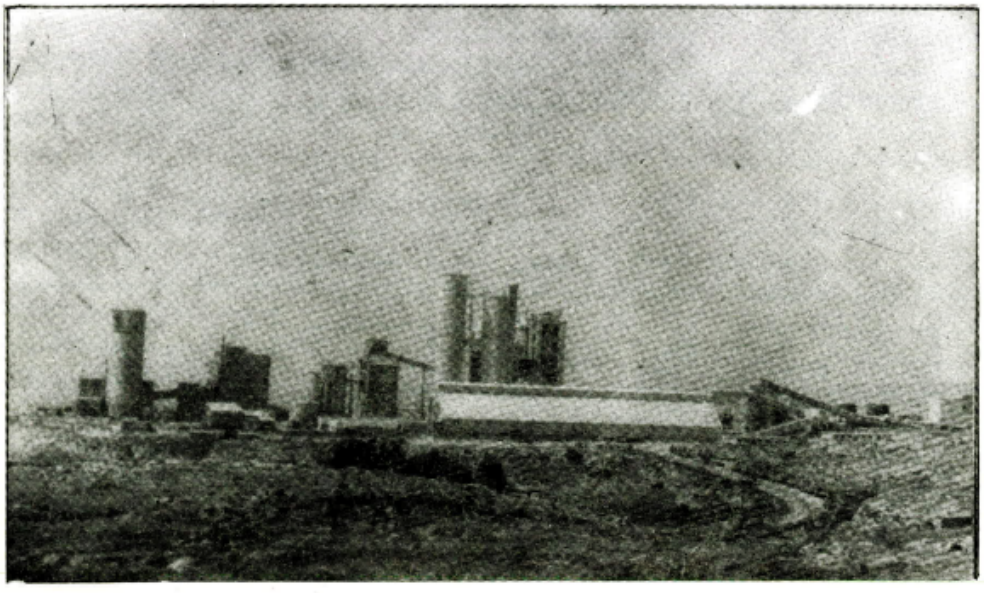

القنطاري - بناية التجارة والمال
تلفون ٩٢٠/٩١/٣٦٥٦٩٠ - ٣٦٧١٥٨
تلكس ٢٢٦٢١ SIBLIN - ص.ب: ١٤-٥٠٨٤

خطوة رائدة للنجدة الشعبية:
مؤشر أسعار الخدمات الطبية والصحية في لبنان

قامت مؤسسة البحوث والاستشارات بتكليف من جمعية النجدة الشعبية اللبنانية باعداد مؤشر خاص لاسعار الخدمات الطبية والصحية في لبنان. ويعتبر هذا العمل الاول من نوعه في لبنان فهو يقوم بردم الهوة في المعطيات حول تطور اسعار بنود الانفاق الطبي والصحي، ويستخدم كدليل علمي لتقدير موازنات مشاريع الخدمات الطبية والمواد الصحية، كما أن مثل هذا المؤشر يساهم في تحسين فرص تحديد ومراقبة الاسعار والتعريفات من قبل السلطات الرسمية، ويشكل في المقابل اداة علمية في يد الاجراء للمطالبة بتصويب وتصحيح تعويضاتهم الصحية، واداة كذلك لتطوير القطاع الاستشفائي الرسمي المجاني وتفعيل سياسات الضمان الصحي.

إن هذه الدراسة القيّمة والعلمية لمؤشر أسعار المواد والخدمات الصحية تأتي في ظل تفاقم موجة الغلاء والتضخم وتقلص دور الدولة في مجال انتاج المواد والخدمات الطبية والصحية وعدم التقيد بالتعريفات الطبية والاستشفائية، وتقلص قيمة التقديمات الفعلية التي يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي الناحية العملية قامت مؤسسة البحوث والاستشارات باعتماد الفصل الرابع من عام ١٩٨٨ كأساس للقاعدة الاحصائية، كما قامت باحتساب تطور هذا المؤشر في الفصل الثالث من عام ١٩٨٩ (حزيران - تموز - آب - أيلول).

وجاءت نتائج مؤشر اسعار المواد والخدمات الصحية حسب الجداول التالية:

مؤشر اسعار المواد والخدمات الصحية في بيروت وضواحيها
(الفصل الرابع من عام ١٩٨٨ = ١٠٠)

فئة الانفاق	التثقيل ٪	الفصل الرابع ١٩٨٨	الفصل الثالث ١٩٨٩
اولاً - الاستشفاء	٢٥,٢	١٠٠	١٤٥
ثانياً - اطباء واعمال طبية خارجية	١٦,٠	١٠٠	١٧٩
ثالثاً - مختبرات تحاليل	٣,٥	١٠٠	١٥٢
رابعاً - اشعة	٣,٢	١٠٠	١٧٦
خامساً - ادوية	٤٠,٩	١٠٠	١١١
سادساً - اطباء اسنان ولوازم	٦,٨	١٠٠	١٢٧
سابعاً - اطباء عيون ولوازم بصرية	٤,٤	١٠٠	١٥٤
المجموع	١٠٠٠,٠٠	١٠٠	١٣٧

يبين هذا الجدول ارتفاع المؤشر العام لأسعار المواد والخدمات الصحية بنسبة ٣٧٪ ما بين الفصل الرابع من عام ١٩٨٨ والفصل الثالث من عام ١٩٨٩.

مؤشر اسعار مواد وخدمات الاستشفاء في مدينة بيروت وضواحيها
(الفصل الرابع من عام ١٩٨٨ = ١٠٠)

الاستشفاء	التثقيل (٪)	الفصل الرابع ١٩٨٨	الفصل الثالث ١٩٨٩
١ - تعويضات اطباء جراحة عن اعمال جراحية		١٠٠	١٤٣
٢ - تعويضات اطباء عن اعمال جراحية نسائية		١٠٠	١٤٤
٣ - تعويضات اطباء عن معالجة سريرية		١٠٠	١٤٣
٤ - تعويضات اطباء عن اعمال بنج		١٠٠	١٤٣
٥ - غرفة عمليات		١٠٠	١٩١
٦ - غرفة (اسرة)		١٠٠	٢٥٥
٧ - ادوية ومواد بنج وانعاش		١٠٠	١٩٨
٨ - ادوية		١٠٠	١١٤
٩ - محلولات		١٠٠	١٢٠
١٠ - تحاليل مختبرية		١٠٠	١٦٧
١١ - اشعة		١٠٠	١٩٠
١٢ - بنك الدم		١٠٠	١٣٢
١٣ - لوازم طبية		١٠٠	١٣٦
١٤ - خدمات للمرضى		١٠٠	١٢٠
١٥ - نفقات اخرى		١٠٠	١١٧
المجموع	٢٥,٢	١٠٠	١٤٥

مؤشر اسعار الادوية في مدينة بيروت وضواحيها
(الفصل الرابع من عام ١٩٨٨ = ١٠٠)

فئة الانفاق	التثقيل (٪)	الفصل الرابع ١٩٨٨	الفصل الثالث ١٩٨٩
١ - مسكنات		١٠٠	١٠٠
٢ - مهدئات للاعصاب		١٠٠	١١٢
٣ - مضادات حيوية		١٠٠	١٩٠
٤ - مضادات للالتهابات		١٠٠	١٠٩
٥ - ادوية للمعدة		١٠٠	١١١
٦ - فيتامينات		١٠٠	١٠٧
٧ - ادوية للامراض المزمنة		١٠٠	١٠٦
٨ - مختلف		١٠٠	١٠٩
٩ - ادوية اسعافات اولية		١٠٠	١٢٦
المجموع	٤٠,٩	١٠٠	١١١

هذان الجدولان يبينان بشكل مفصل تطور اسعار الاستشفاء بحسب الابواب المختلفة وتطور أسعار الادوية.

وبعد، فإن فلتان اسعار المواد والخدمات الطبية والصحية في لبنان وتحكم هواجس زيادة الارباح بطرق غير مشروعة في سلوك القطاع الخاص يتطلبان سياسة صحية موضوعية على صعيد وزارة الصحة العامة والضمان الصحي وتعاونية موظفي الدولة، وكل هيئة فاعلة معنية بالشأن الصحي للمواطن اللبناني.

Patisserie **Tivoli**

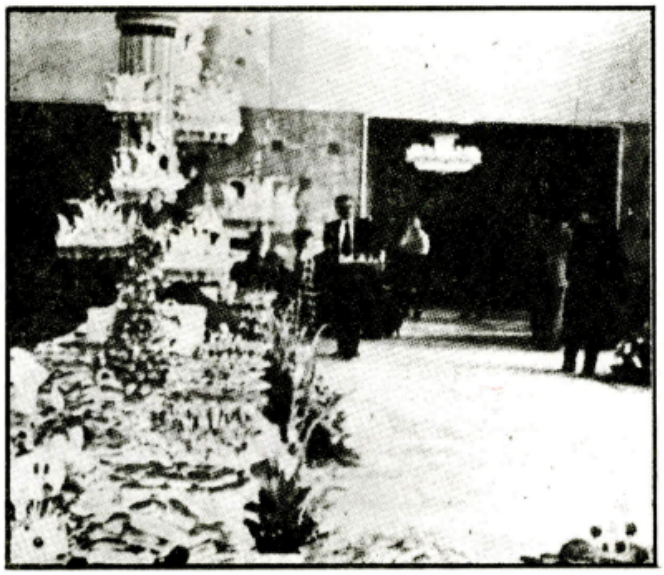

إسم تألق في الجبل ورافقكم
في جميع المناسبات

دميت: ٥٢٠٥٠ - بعقلين: ٥٠١٢١١ - بقعاتا - بعشميه

مرسوم تصحيح الاجور والرواتب ابتداء من ١٩٨٩/٦/٣٠

ننشر نص مرسوم تصحيح الأجور والرواتب الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨٩/١٢/٧، في ما يأتي:

ان رئيس الجمهورية، بناء على الدستور، بناء على القانون الرقم ٦٧/٣٦ تاريخ ١٩٦٧/٥/١٦ (تعيين الحد الأدنى لأجور المستخدمين والعمال ومعدل غلاء المعيشة)، بناء على المرسوم الرقم ٦٣ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠ (تعيين الحد الأدنى الرسمي لاجور العمال والمستخدمين ومعدل غلاء المعيشة)، بناء على الدراسات وجداول تقلبات اسعار كلفة المعيشة، بناء على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ ١٩٨٩/١٢/٧

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ يعين الحد الأدنى الرسمي للاجر الشهري بمبلغ خمسة واربعين الف ليرة لبنانية ويطبق وفاقاً لأحكام المادتين الأولى والثانية من القانون الرقم ٦٧/٣٦ تاريخ ١٩٦٧/٥/١٦.

المادة الثانية: تضاف إلى الاجور التي كان يتقاضاها الاجراء في تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٩ زيادة غلاء معيشة قدرها:

١ ـ سبعون في المئة على الجزء الأول من الراتب حتى مبلغ مائة الف ليرة لبنانية.

٢ ـ ستون في المائة على الجزء الثاني من الراتب.

شرط الا تقل الزيادة عن خمسة وعشرين الف ليرة للاجراء الذين يشملهم الحد الأدنى للأجر وفاقاً لأحكام المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٦٧/٣٦ تاريخ ١٩٦٧/٥/١٦ والا تزيد على مبلغ مائة الف ليرة لبنانية.

المادة الثالثة: يستفيد من الزيادة المحددة في المادة الثانية من هذا المرسوم الاجراء الذين تعود عقود عملهم الى ما قبل ١٩٨٩/٧/١.

اما الذين دخلوا الخدمة بين ١٩٨٩/٧/١ و١٩٨٩/١٢/٣١ فتزاد أجورهم نسبياً تبعاً لتاريخ دخولهم الخدمة بين هذين التاريخين بمعدل سدس قيمة الزيادة عن كل شهر عمل.

المادة الرابعة: لأجل احتساب قيمة زيادة غلاء المعيشة موضوع هذا المرسوم يؤخذ بعين الاعتبار الأجر الأساسي الذي كان يتقاضاه الأجير قبل استفادته من أية زيادة غلاء معيشة رضائية منحت له بعد تنفيذ المرسوم الرقم ٦٢ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠ ولغاية صدور هذا المرسوم.

المادة الخامسة: ان الزيادات الموصوفة صراحة بالعقد أو بالنظام أو بالسجلات أو بالبيانات الادارية أو بالاتفاقات الرضائية والتي منحت بسبب غلاء المعيشة بعد تنفيذ المرسوم الرقم ٦٣ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠ وحتى صدور هذا المرسوم وشملت جميع اجراء المؤسسة من دون استثناء وفي آن واحد تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق هذا المرسوم ولصاحب العمل الحق بحسم هذه الزيادة من قيمة الزيادة المقررة في هذا المرسوم وإذا كانت قيمتها تفوق الزيادة المقررة في هذا المرسوم فلا يجوز تخفيضها أما إذا كانت أقل منها فيستفيد الاجير من الفارق فقط.

المادة السادسة: يحق لصاحب العمل تقسيط الزيادة المستحقة عن الفترة الممتدة بين ١٩٨٩/٦/٣٠ و١٩٨٩/١٢/٣١ اقساطاً شهرية متساوية ولمدة أقصاها اثني عشر شهراً ابتداء من كانون الثاني ١٩٩٠.

المادة السابعة: تطبق أحكام هذا المرسوم على جميع اصحاب العمل والاجراء الخاضعين لاحكام قانون العمل الصادر في تاريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٦ والمتعاقدين على أساس النسبة المئوية.

المادة الثامنة: ينشر هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من ٣٠ حزيران ١٩٨٩ مع مراعاة أحكام المادة الأولى منه.

المؤسسة المتحدة للانماء هولدنغ
بارقة أمل اقتصادية في ليل الحرب

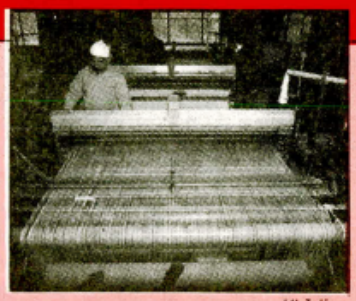
صناعة النسيج

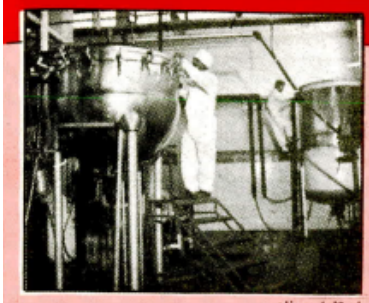
استثمار صناعي

المؤسسة المتحدة للانماء (هولدنغ)، من المؤسسات الاقتصادية الهامة التي ولدت في كنف الحرب الأهلية، وتحدت نتائجها، واكدت حضورها الفاعل، ونجاحها الأكيد.

فعلى الرغم من التردي الحاد في الأوضاع السياسية والأمنية، وما رافقه من تدهور واسع في النشاط الاقتصادي، على صعيد المؤسسات العامة والخاصة، انطلقت فكرة انشاء هذه المؤسسة في كانون الأول ١٩٨٤، وباشرت أعمالها في شباط ١٩٨٦.

بعد خمس سنوات على ولادة هذا الحدث البارز في الحياة الاقتصادية اللبنانية، ماذا قدمت المؤسسة المتحدة (هولدنغ) من انجازات؟

العمل باتجاهين:

عندما انطلقت فكرة هذه المؤسسة، رسم المؤسسون لها خطة عملها باتجاهين:

١ ـ إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الوطني الذي انهكته الحرب وإفرازاتها ونتائجها على اكثر من صعيد، وذلك عبر دعم المشاريع والصناعات القائمة، والتي قد تتعرض للتوقف، بغية التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، والحؤول دون تشريد القوى العاملة.

٢ ـ القيام بمشاريع جديدة تكمل حلقة النمو الاقتصادي، تعوّض بعض الشيء عما فقده الاقتصاد الوطني من مقومات أساسية، وتسعى لتوفير فرص عمل جديدة لآلاف العمال اللبنانيين الذين دخلوا سوق العمل التي تتجاذبها اخطار الحرب الأهلية.

وقد ساهمت هذه الخطة في تحريك وتحفيز قوى الانتاج على الاستثمار، التي وجدت في قيام هذه المؤسسة ما يساعد على توفير بعض الاطمئنان ومواصلة الصمود.

استثمارات واسعة:

وعلى الرغم من أن المهمة التي اضطلعت بها المؤسسة المتحدة للانماء كانت صعبة للغاية، في ظل ضآلة الامكانيات المادية، وشبه انعدام المهارات العملية لدى الرأسمال البشري، فقد عملت على توزيع نشاطها الاستثماري في قطاعات صناعية وتجارية وزراعية، بالاضافة إلى المأكولات والمشروبات والادوية والنسيج والحرف والتسويق والمشتقات النفطية.

ويمكن القول، بعد التجارب التي خاضتها المؤسسة، انها لم تبلغ جميع الاهداف التي خططت لها، بسبب الأحداث الأمنية المتتالية، ولكنها شكلت حالة ذاتية متقدمة، بحيث اثبتت الاستثمارات فعاليتها وجدواها الاقتصادية بما يفوق كل التوقعات، وبلغ الحجم الفعلي للموجودات عشرات أضعاف رأس المال الأساسي، وساهمت في الحد من هجرة العديد من المهارات الفنية وأعطتها فرصة جديدة للصمود في وطنها، وشجعت رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج، أو المتربصة، على الاستثمار من جديد في لبنان.

قاعدة عريضة:

وقد استطاعت المؤسسة المتحدة للانماء أن تحصّن نفسها بقاعدة عريضة من المساهمين زادت عن سبعمائة مساهم، على الرغم من أن الظروف السياسية والامنية تعاكس أي عمل استثماري حقيقي، وتدفع بالتوظيفات الى مجالات الربح السريع التي تخلو من المخاطر.

تجاوز السلبيات... واثبات الجدارة:

لقد حكم انطلاقة المؤسسة المتحدة للانماء عاملان سلبيان:

١ ـ الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، مع نشوء تضخم كبير ومتسارع، بحيث بات اجتذاب المال من سوق

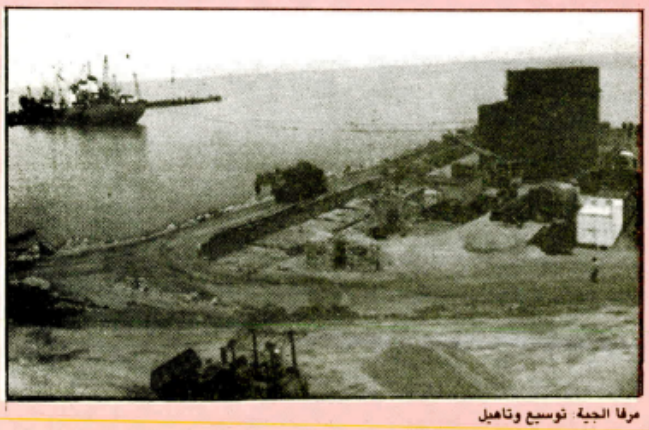
مرفأ الجية: توسيع وتأهيل

احد منشآت المؤسسة

القطع إلى ميدان الاستثمار ضرباً من المغامرة.

٢ ـ ارتباط المؤسسة بطابع سياسي، الذي يشكل رغم ايجابياته محاذير عدة.

لكن المؤسسة تجاوزت هذين العاملين السلبيين، واثبتت جدارتها باعتبارها أول «هولدنغ» حقيقية تتمتع بخاصية فريدة في لبنان، حيث عملت منذ اليوم الأول على تكوين الشركات، والمساهمة في شركات جديدة أو قائمة، على عكس سواها. كما حافظت على المساهمة الجزئية في معظم الشركات المنشأة، وعدم طغيان ملكيتها على اي منها. كما لعبت دوراً انمائياً من خلال استقطاب الاستثمارات بأحجام مختلفة، وطرح افكار المشاريع على المساهمين الباحثين عن مجالات الاستثمار.

كذلك سعت لاطلاق الشركات المنشأة، وتطوير الشركات القائمة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول ان المؤسسة لم تكن ذات أهداف مادية أو ضريبية، بل مؤسسة إنمائية حقيقية.

انجازات هامة:

استطاعت المؤسسة خلال المدة القصيرة من عمرها أن تركز نشاطاتها العملية في مجالات الصناعة والزراعة والحرف، بهدف انماء المناطق، وربط المواطن بأرضه من خلال ايجاد فرصة عمل مناسبة له.

وأولت المرافق العامة الأهمية القصوى، عبر تطوير مرفأي الجية وخلدة، لكونهما من البنى التحتية الضرورية لاتمام عملية الانماء وشمل نشاطها المناطق اللبنانية كافة، حيث تتوزع مشاريعها على اكثر من منطقة في الجنوب والبقاع والشوف وعاليه، من دون تمييز.

فالمؤسسة تتولى مهمة الانماء في بعده الوطني الشامل.

وهي بصدد توسيع قاعدة المساهمين، من خلال زيادة عدد المشاريع المنتجة، بما يحصّن مسيرة المؤسسة ويعمّق تجربتها، ويؤهلها للعب دور انمائي يتناسب مع أهدافها وطموحاتها.

الصناعات الفخارية

النجاح في مواجهة التحديات:

لقد حققت المؤسسة المتحدة للإنماء (هولدنغ) نجاحاً ملحوظاً في مواجهة التحديات والصعاب. واستطاعت أن تكسب ثقة المساهمين والمواطنين على حد سواء. وهي تأمل أن تواصل مسيرتها نحو الأفضل بخطى ثابتة وسريعة.

اعضاء مجلس الإدارة:

وليد جنبلاط ـ رئيس
مكرم علم الدين ـ نائب رئيس
خولة ارسلان
نجيب أبو حيدر
مروان حمادة
انور الخليل
عصام مكارم
رياض عيتاني
غسان عساف
أحمد عجمي
فؤاد السعد
ربيع عماش
بهيج حمزة ـ مدير عام

الصناعات الخزفية (بونيسيراميك)

الزراعة

مشروع وليد جنبلاط الزراعي:

خطوة رائدة لتعاون زراعي مستقبلي

قطاع الزراعة في لبنان كان ولا يزال من اهم دعائم الاقتصاد اللبناني. غير أن هذا القطاع يعاني منذ الستينيات مشاكل متعددة بدءاً من هجرة اليد العاملة الشابة إلى المدن والخارج بحثاً عن وسائل اخرى للكسب والعيش، مروراً بغياب سياسة الدولة الزراعية وافتقار الزارعة عندنا إلى الإرشاد الزراعي وغلاء الأدوية والمبيدات والأسمدة والمعدات، فضلاً عن الفوضى في عملية تسويق المنتوجات الزراعية وارتفاع اجور النقل.

واقع الزراعة في لبنان

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن نصيب القطاع الزراعي من الدخل القومي انخفض حتى العام ٨٦ بأكثر من ٢٪ سنوياً ولا شك أن نسبة الانخفاض قد زادت باستمرار الحرب الاهلية في لبنان ولا سيما مع حرب عون التدميرية.

وبالنسبة لليد العاملة تفيد التقديرات إلى أن نسبتها انخفضت كذلك عام ١٩٨٨ الى حوالي ٧٪.

وعلى صعيد القروض المصرفية لقطاع الزراعة قد حصل على ٠,٨٥٪ في العام ٨٧.

اما مساحة الاراضي الزراعية المروية فبانها تبلغ حوالي ١٨٧ الف غرسة من العنب وقد تم استيراد شتول الكرمة من افضل النوعيات من ايطاليا.

في المنطقة الثانية:

يقوم المشروع بالاهتمام بزراعة الخضار المتنوعة بطريقة مكشوفة أو عن طريق البيوت البلاستيكية إضافة إلى الزيتون والكرمة.

في المنطقة الثالثة:

الزراعة في هذه المنطقة تقوم على نوعين أساسيين هما: زراعة الحمضيات وتحتل مساحة واسعة ويقدر إنتاج الحمضيات بحوالي الفي طن سنوياً. وزراعة (الإكي دنيا) ويبلغ الانتاج من هذه الزراعة نحو الف طن سنوياً. أما الزراعة المحمية فهناك حوالي اربعين بيتاً بلاستيكياً لزراعة الخضار.

وفي اراضي الجميلية وجون ودير المخلص ومزرعة الضهر ينصب الاهتمام على زراعة الاشجار المثمرة المتنوعة وفي مقدمتها زراعة الزيتون. وفي هذا الإطار تم انشاء معصرة لزيت الزيتون تعطي تقريباً خمسة الاف تنكة زيت سنوياً.

الزراعي مناطق زراعية رئيسية هي

أولاً: منطقة الدامور وتضم سهل الدامور، ملتقى النهرين - البقيعة.

ثانياً: منطقة الجية والرميلة وتضم سهلي الجية والرميلة.

ثالثاً: منطقة علمان وتضم سهل علمان - الجميلية - جون - دير المخلص - مزرعة الضهر.

رابعاً: منطقة الفوارة ووادي الست.

انواع المزروعات في مناطق المشروع

في المنطقة الأولى:

تشكل زراعة الموز المحور الأساسي، إذ تقدر إنتاجيته بحدود الف طن سنوياً والشتول معظمها زراعة حديثة محلية ومهجنة، كما تقوم في هذه المنطقة أيضاً زراعة الحمضيات على أنواعها. وهناك الزراعة المحمية الخضار والفريز، والزهور، ونباتات الزينة.

وفي منطقة البقيعة هناك مشروع قيد التجهيز لإنتاج العنب. ومن المفترض أن يستوعب هذا المشروع حوالي ٢٥

في المنطقة الرابعة:

تتركز العملية الزراعية على العناية بالأشجار المثمرة كالتفاح والموز والزيتون، وكذلك الاهتمام بالثروة الحرجية كالأرز والصنوبر والسنديان والشربين وسواها.

عناصر اساسية لإنجاح المشروع

وحتى تكون العملية الزراعية ناجحة لا بد لها من عناصر اساسية كوجود الأرض الصالحة للزراعة وتوفير المياه للري والاسمدة والإدارة الواعية والإشراف المتخصص واليد العاملة واخيراً تصريف عملية الإنتاج.

والمتتبع لسير العمل في مشروع وليد جنبلاط الزراعي يلاحظ ان العمل فيه كان في بداية الأمر بدائياً إلا انه تم استصلاح اراض زراعية جديدة اضيفت للاراضي الزراعية اصلاً وتم شق الطرقات لتسهيل نقل المنتوجات الزراعية إضافة إلى توفير وسائل النقل وإدخال المكننة الزراعية الحديثة.

وعلى صعيد الري فتتم عملية سقي المزروعات بصورة اساسية من نهر الدامور بواسطة قنوات ري بطريق الجر. اضافة الى وجود حوالي مائة بئر ارتوازية مساعدة.

وعلى صعيد الاسمدة فهناك قطعان من الماعز تربى في مناطق محددة ويستفاد من مخلفاتها كأسمدة عضوية.

وبالنسبة للعنصر البشري فيتوفر للمشروع جهاز فني متكامل ومتخصص في الشؤون الزراعية، يشرف يومياً على حسن سير العمل ويراقب فريق منه ما يلحق بالمزروعات من افات فطرية او حشرات ويعمل على مكافحتها والقضاء عليها. وهناك عدد من المهندسين الزراعيين والعمال الفنيين والموسميين، وأحياناً يصل عدد هؤلاء العاملين في المواسم إلى الفي فني وعامل.

اما بشأن تصريف الإنتاج الزراعي، فالأسواق المحلية هي المكان الطبيعي له وما يزيد عن حاجة السوق المحلية يصدر إلى الأسواق العربية.

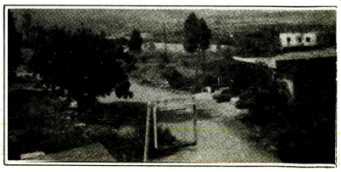

ونلحظ إلى جانب مشروع وليد جنبلاط الزراعي رديفاً هو الشركة العامة للتجارة والتبريد، هذه الشركة تملك ثلاثة برادات تبلغ طاقتها التخزينية حوالي مائة وخمسين الف صندوق من الفاكهة والخضار.

تطلعات مستقبلية

يقول في هذا المجال مدير عام المشروع السيد رامز نصر: نتطلع لإقامة شركة لاستيراد وتوزيع الاسمدة الكيماوية والأدوية الزراعية لصالح المشروع، على ان تكون بصورة تعاونية لكافة المنطقة. والهدف من ذلك حماية المزارع من الفشل والاحتكار والتلاعب بالأسعار.

بعد الذي تقدم يمكن القول ان مشروع وليد جنبلاط الزراعي خطوة هامة على صعيد الاهتمام بالمسألة الزراعية، وإن كان هذا المشروع يقوم على مساحة محددة من الأرض. ويبقى الطموح ان ينبثق عن هذا المشروع أو بالتعاون معه، تعاونية زراعية مركزية لها فروع في المناطق اللبنانية الوطنية ولا سيما في منطقة الجبل وإقليم الخروب غايتها تشجيع العمل الزراعي من خلال نشر الثقافة الزراعية والتأكيد على أهمية العملية الزراعية في حياة المواطن اللبناني، وبالتالي تكاثف الجهود المتنوعة وبشتى الوسائل الممكنة والضرورية لتنشيط الزراعة وترشيدها لما لذلك من دور هام على صعيد تأصيل الحسّ التعاوني عند المواطن وإعادة الاعتبار للعمل الزراعي والتخفيض من أعباء العملية الزراعية على النطاق الفردي.

بهيج نصر

معامل
وتعهدات تيماك
حسين عيد واولاده
رمل وبحص
أحجار باطون
حفريات
بلاط موزييك
شق طرق
تزفيت
حجر صخري
رخام
مؤسسة تيماك
لصاحبها حسين عيد
تجارة عامة
جميع انواع مواد البناء
بلاط
ترابة
الجيـة ـ الطريق العام ـ مقابل معمل الكهرباء الحراري
ادوات صحية
دهانات
حديد

ثروة لبنان المائية: واقع ومسؤوليات

سياسة الإرتجال الإنمائية والاقتصادية ليست بجديدة في قاموس الحكم اللبناني، خاصة تلك السياسة التي تمسّ حياة المواطن اللبناني في عيشه اليومي وحاجاته الضرورية التي تؤمن له الاستقرار الاجتماعي، مما جعلت هذا المواطن يعاني أزمات معيشية متعددة الجوانب. وتأتي أزمة المياه كإحدى الأزمات الحادة في المدن والقرى اللبنانية على السواء

ونظراً لأهمية هذه المشكلة المزمنة كان لا بد من إلقاء الضوء عليها، أسبابها وطرق معالجتها.

تشير الاحصائيات ان كمية المياه الهاطلة في لبنان سنوياً تبلغ حوالي ٩٧٠٠ مليون م³. يذهب منها نتيجة السيلان السطحي والتبخر وما تمتصه النباتات وما يذهب في مجاري المياه (انهار، سواقي) حوالى ٦٥٠٠ مليون م³. ويحتاج لبنان بين ريّ وصناعة وشفه واستخدام منزلي الى حوالي ٨٥٠٠ مليون م³ في السنة.

من هذه الاحصائية التقريبية نجد أنه يفيض عن حاجة لبنان سنوياً ما يقارب ١٠٠٠ مليون م³ من المياه.

ومع هذا الوفر في كمية المياه نلحظ الشكوى عامة من المواطنين اللبنانيين في المدن والقرى لأن هناك أزمة وهناك معاناة

أسباب الأزمة

أسباب أزمة المياه في لبنان متعددة الجوانب أبرزها

- غياب سياسة الدولة من حيث التخطيط والدراسة والتنفيذ.
- مسؤولية وزارة الموارد المائية والكهربائية في لبنان والتي اقتصر دورها منذ فجر الاستقلال وحتى اليوم على ادارة الأزمة دون العمل على حلّها.
- وجود اكثر من سلطة ومصلحة تهتم بالاشراف على توزيع المياه وغالباً ما يحصل بين هذه السلطات التضارب في الصلاحيات لعدم التنسيق.
- عدم وجود الجهاز الفني المتطور والمشرف على عمل المحطات العاملة والقادر على تسييرها.
- عجز الهيئات المعنية عن إدارة مصالح المياه في المدن والمناطق اللبنانية عن القيام بمفردها بنفقات الاستثمار.
- ضيق خطوط الجرّ والتوزيع مما يجعل كمية المياه الموزعة لا تتناسب وتأمين الحاجات اليومية المتزايدة حيث لم يراع التطور المستقبلي في الزيادة السكانية والتطور المجتمعي.
- اهتراء في شبكات جرّ المياه وعدم صيانتها بشكل دائم.
- وجود عدد من المشاريع التي درست أو كانت قيد الدرس منذ الستينيات ولم تنفذ لاعتبارات متعددة. ومن هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر:
- مشروع نبع الهاب في طرابلس.
- مشروع نبع الغار في الكورة.
- مشروع بناء محطات جديدة في كوسبا وجبيل وجعيتا وصيدا.
- مشروع جرّ مياه أنان إلى مدينة النبطية واقليم الخروب.
- مشروع مياه القرعون الى جبل عامل.
- مشروع رأس العين.
- مشروع مدّ جبل عامل بالمياه إلى حدود ٨٠٠٠ م³.

أزمة المياه في العاصمة والضاحية الجنوبية

نقص المياه في بيروت ليس بالأمر الجديد خاصة في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية حيث يعيش ما لا يقل عن مليون وربع مليون نسمة وهم يعانون الأمرّين من انقطاع المياه.

فإضافة الى الانفجار السكاني يجري حاليا ابتزاز سياسي وقح في توزيع المياه كون مصدر الضخ منطقة ضبيه، وذلك يجري بأمر من القوى المسيطرة في تلك المناطق.

فالكميات التي توزع كل يومين أو ربما أسبوع هي بحدود ٦٠ الف م³ فقط في حين ان الحاجة اليومية تبلغ ٢٠٠ الف م³ لبيروت العربية وحدها. بينما تتغذى الضاحية الجنوبية من محطة الرحيمة وهي محطة ترسيب لمياه نهر بيروت وقد أصيبت هذه المحطة أثناء الاحداث اللبنانية الاخيرة وتحتاج الى اصلاح ومياهها تتطلب التعقيم المستمر لأنها عرضة للتلوث في أي وقت.

مشروع جرّ مياه نهر الأولي والدامور

هذا المشروع درس منذ عشرين سنة ولم ينفذ حتى الآن على أهميته وضرورته. ومسؤولية تنفيذ هذا المشروع تقع على عاتق مجلس الانماء والاعمار الذي أعاد تلزيم دراسته لتنفيذها منذ العام ١٩٨٤ ورصدت تكاليفه من السوق الأوروبية المشتركة. ومشروع جرّ مياه أبار الدامور يوفّر يومياً ما بين ٣٥ و٤٥ الف م³ من مياه الشفه ويعمل بالضخ ويمكن أن يخفف نسبة لا بأس بها من أزمة المياه التي يعاني منها سكان بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية.

من المسؤول؟! الكل يتحمل المسؤولية ولا يجوز أن تبقى أزمة المياه في لبنان سائبة على ما هي عليه، ولذا فالحكومة الجديدة مدعوة وبإلحاح الى ايلاء هذه المشكلة اهتماماً نوعياً وبمسؤولية اجتماعية وطنية حتى لا ينطبق علينا قول القائل (ما تروح تبيع الميّة بحارة (السقايين)!!

سمير صفير

سياسة الدولة المائية: تخلف وعطش

غزارة في المياه: وغياب المشاريع الملحة

تعاونية الاتحاد الوطني
لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

تهنىء المواطنين بالأعياد المجيدة وتدعوهم لزيارتها بكافة أقسامها:

- قسم الأدوات المنزلية حيث تجدون تشكيلة واسعة من الهدايا للأعياد وأدوات المطبخ والأدوات الكهربائية والقرطاسية.
- قسم الخدمة الذاتية: تشكيلة واسعة من المواد الغذائية وتوابعها.
- قسم النوفوتيه واللانجري: تشكيلة من البياضات والحرامات واللانجري والملابس الولادية والرجالية والأحذية وأدوات التجميل والهدايا.

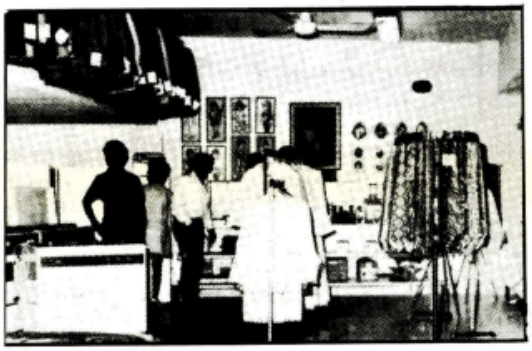

وتعلن التعاونية أن لديها تشكيلة واسعة من المشروبات الروحية.

تعاونية الاتحاد الوطني تدعوكم لزيارتها مرة
وتصبحون من زبائنها الدائمين. الموقف مؤمن.

العنوان: الكولا ـ مفرق الضمان الصحي.

عندما أعلن في أواخر آب الماضي عن اعادة فتح مطار بيروت الدولي بعد مرور ١٩٧ يوماً على التعطيل القسري الذي سببته «حرب المغامرة العسكرية» التي اندلعت في ١٤ آذار، واطلت اول طائرة ركاب لشركة طيران الشرق الأوسط ـ الخطوط الجوية اللبنانية في سماء بيروت، اشرأبت أعناق المواطنين نحوها مستبشرة، وأطلقت زخات كثيفة من الرصاص تعبيراً عن الفرح الآتي عبر «أجنحة الارز».

النموذج للعيش المشترك

فهذه الشركة الوطنية الهامة التي تضم في اقسامها الإدارية والفنية ما يزيد عن الخمسة آلاف موظف، من جميع المناطق والطوائف، شكلت دائماً نموذجاً حياً للعيش المشترك الذي ساهم في تحقيق تضامن حقيقي بين الموظفين والادارة، كان من نتائجه المباشرة انبعاث «طائر الفينيق» من رماده.

لقد عادت طائرات الشركة إلى العمل انطلاقاً من مطار بيروت الدولي، بصورة حذرة في بداية الأمر، سرعان ما تطور نحو الأفضل اسبوعاً بعد أسبوع.

وكانت البداية استخدام ٧ طائرات من أصل ١٨ طائرة، لأن الطائرات الأخرى قد تم تأجيرها إلى شركات أخرى، بهدف خفض حجم الخسائر التي منيت بها الشركة.

... المعجزة

ونستطيع القول ان بقاء شركة طيران الشرق الأوسط «واقفة على قدميها» بعد النكسات التي تعرضت لها هو معجزة في حد ذاته.

ومع عودة الشركة الى العمل، وجدت الادارة نفسها أمام صعوبات عديدة أهمها:

١ ـ التخوف من تجدد حالة الحرب، بفعل الأوضاع السياسية غير المستقرة حتى الآن. وهو يعني في حال حصوله تهديداً لديمومة العمل في أي وقت، مما يحول دون وضع برامج التطوير موضع التنفيذ.

٢ ـ الصعوبات التي يواجهها اللبنانيون الراغبون في السفر إلى الخارج، في الحصول على تأشيرات سفر من السفارات العربية والأجنبية.

٣ ـ الحاجة إلى تحديث الاسطول الجوي، وهو أمر غير ممكن بسبب استمرار مخاطر اندلاع الحرب. وهنا تجدر الاشارة إلى أن الشركة قد عمدت الى إلغاء اتفاقية لشراء ٥ طائرات ايرباص ٣١٠ بسبب ذلك.

٤ ـ تزعزع ثقة العالم الخارجي، من جراء الأوضاع في لبنان.

٥ ـ تعرض الشركة لنزف في الطاقات والقدرات البشرية، والذي لا يمكن تعويضه بسهولة، نتيجة التضخم، والاغراءات التي تقدم للعديد من أصحاب الكفايات العلمية والفنية.

٦ ـ إرتفاع حجم الخسائر في الشركة، مما يستدعي إعادة نظر برأسمال الشركة.

تدابير لمواجهة التوقف

لقد واجهت الشركة توقف العمل في مطار بيروت الدولي، منذ بداية ما سمي «بحرب التحرير»، باتخاذ تدابير استثنائية عاجلة تناولت الأمور الآتية:

١ ـ إتخاذ الادارة اجراءات تقشفية من أجل الحد من الخسائر الناجمة عن توقف العمل انطلاقاً من مطار بيروت الدولي.

٢ ـ المبادرة إلى تأجير معظم الطائرات لشركات اخرى لأمد قصيرة.

٣ ـ نقل جزء من القاعدة الهندسية من بيروت الى مطار أورلي الفرنسي، من أجل المحافظة على المستوى الدولي من الصيانة اللازمة.

٤ ـ اقتطاع التعويضات الاضافية، والذي قوبل من موظفي الشركة بروح عالية من التعاون والتضامن.

لقد كانت هذه الاجراءات من أفضل الخيارات المتاحة في تلك الظروف الصعبة.

وهكذا عادت طائرات شركة طيران الشرق الأوسط ـ الخطوط الجوية اللبنانية الى التحليق مجدداً في أجواء ما زالت ملبدة بالمخاطر والتحديات.

ولكن ما نلاحظه أن العزيمة على الاستمرار والتطور ما زالت هي الاقوى لدى ادارة الشركة وموظفيها وسائر المواطنين.

العزيمة على الاستمرار والتطور هي الاقوى

بهجت أبو الحسن

ماذا يريد المعلمون... ؟

حافظ الشمعة
رئيس لجنة الاتصال العليا لاساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان

اذا جاز لنا المساهمة في رسم التوجهات المستقبلية لنضال المعلمين او شاءت الظروف ان نناضل من موقع قيادي، حتم علينا ذلك القراءة الصحيحة لما خطه المعلمون عبر نضالهم المستمر الطويل. وعليه نرى من الضروري تقويم التحرك كما يقدم نفسه فعلا لتلمس المستجدات ولفهم ارتباطه ضمن السياق العام بالحركة النقابية والشعبية التي يشكل المعلمون احدى طلائعها الاساسية، وبالفعل كانت اضرابات المعلمين في الماضي نقطة انطلاق مميزة ساهمت في استنهاض الحركة الشعبية بعد سنوات طويلة من التردد.

فالمعلمون في معظمهم خرجوا او بالاحرى اخرجوا من ملكوت الطبقة الوسطى بسبب الازمة الاقتصادية الحادة واستقروا في قلب الطبقات الشعبية، ولا ينفي هذه الحقيقة تسلق بعض المثقفين درجات السلم الاجتماعي والمعيشي من خلال لعب دور مادحي السلاطين. بل يؤكد الفرز الاجتماعي لهذه الفئة المتذبذبة و «المائعة» في الاساس.

فلم يعد بنظري نوع العمل يدويا كان او فكريا هو الذي يحدد الانتماء الاجتماعي بل مستوى المعيشة ومصادر الدخل وقيمته الفعلية هي التي تحسم هذا الانتماء وعليه ينسجم انسجاماً موضوعياً اصطفاف المعلمين الى جانب العمال والفلاحين وباقي الفئات الشعبية المقهورة في لبنان.

وقد تأكد هذا الاصطفاف عبر انخراط المعلمين في النضال المطلبي ذي الافق الوطني الشامل، اذ تجاوزوا المطالب النقابية القطاعية البحتة التي هدف الى تحقيقها الاضرابان القطاعيان المستقلان في تشرين ونيسان ٨٧ و٨٨، وشاركوا بفعالية ملفتة في الاضراب العام المفتوح وغيره من التحركات الشعبية الديمقراطية مثل التظاهرات والمؤتمرات المناطقية واعمال اللجان الشعبية في المناطق والاحياء، ورسخوا وجودهم اكثر واكثر في المؤتمر النقابي العام وساهموا في رسم توجهاته وصياغة مقرراته، ويساهم ممثلو المعلمين بنشاط في اعمال لجنة المتابعة المنبثقة عن هذا المؤتمر.

كما استطاع المعلمون أن يحركوا ولأول مرة موظفي الدولة. اعرض هذا للتأكيد على ان المعلمين اصبحوا كتلة شعبية اساسية يعول عليها مستقبلا في النضال الوطني الديمقراطي العام. عندما تستتب الاوضاع الامنية وتنتهي الحرب.

واذا كانت بعض القيادات النقابية للمعلمين تبدي الكثير من الحذر في تلمس افق المطالب الشعبية والوطنية العامة بحجة المحافظة على «الوحدة» وتعمل على حصر العمل النقابي للمعلمين ضمن الاطار المطلبي القطاعي الضيق. فقد استطاعت القيادات النقابية الديمقراطية توسيع افق النضال المطلبي القطاعي ليطول مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والوطنية التي تهم المعلمين بصفتهم مواطنين في الدرجة الاولى. حيث لا يمكن تصور تحقيق مطالب المعلمين وحل الازمة التربوية المستعصية حلا جذريا خارج السياق العام للنضال الوطني الديمقراطي في لبنان.

من اجل ذلك يناضل المعلمون ضمن خطين واضحين، الخط المطلبي القطاعي المعبر عنه باضرابات وتحركات المعلمين المستقلة، والخط الوطني الديمقراطي العام المعبر عنه بنضال المعلمين وتحركهم كفئة طليعية ضمن الحركة الشعبية والعمالية اللبنانية.

ان هذا «التكتيك» يستجيب لظروف المرحلة الراهنة وتعقيداتها، ويؤمن قدرا كبيرا من المرونة ويساهم في المحافظة على وحدة المعلمين وتعزيزها. ويعطي مجالا كافيا وطبيعيا للقيادات الاكثر تقدما في تكريس التوجهات والتطلعات الوطنية والديمقراطية في اوساط المعلمين. ويسفه اصحاب النظريات التي تعتبر المعلمين فئة هامشية تعيش خارج عملية الانتاج، وقد غاب عن بالهم ان المعلمين هم في صلب هذه العملية لانهم يحضرون ويعدون القوى المنتجة في المجتمع المعاصر.

لذلك لا يطمح المعلمون من خلال نضالهم النقابي الى تحقيق مطالبهم القطاعية والمهنية فحسب بل الى تحقيق المطالب الوطنية العامة ايضا.

لا نريد فقط زيادة الاجر والراتب بقدر ما نريد تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية وضرب مافيا الدولار.

لا نريد فقط تصويب اوضاع تعاونية الموظفين بل نريد شمول الضمان الصحي جميع المواطنين اللبنانيين.

لا نريد فقط تحديث المناهج وعصرنتها وتعريبها بل نريد خلق ثقافة وطنية واحدة على حساب الثقافات الطوائفية المتعددة.

لا نريد انتخاب روابط المعلمين فحسب بل حرية العمل النقابي وشرعيته للعاملين في القطاع العام وتعديل القوانين والمراسيم التي تحول دون ذلك.

لا نريد تحسين وضع المعلم المعيشي فقط بل نريد تطوير المدرسة وتجهيزاتها وتنفيذ مجانية التعليم والزاميته، وتعزيز التعليم الرسمي وضبط ومراقبة التعليم الخاص.

نريد تحرير الوطن من الاحتلال الاسرائيلي كما نريد انهاء حال الحرب على قاعدة الحل الوطني الديمقراطي.

نريد ان نعلم التاريخ الحقيقي للبنان وليس التاريخ المزور.

نريد ان نعلم تلاميذنا ماذا يجري على الساحة اللبنانية وماذا يفعل ارباب النظام وزبانيته وماذا فعلوا، وليس ان نبقى نسبح بحمدهم وشكرهم.

نريد ان نبني جيلا وطنيا لا طائفيا، ينقل الدولة اللبنانية من دولة الطوائف الى دولة الشعب. ولا نريد ان نساهم في بقاء نظام الطائفية السياسية الذي انتجته مساومة العام ١٩٤٣ وما قبله بين الطوائف كما انتجت معه مساومة اخرى على الصعيد التربوية والثقافية تتمثل بالمناهج الراهنة التي نتحمل نحن أوزار تدريسها ونلعب رغما عن انفسنا دور شهود الزور.

نريد ان نكون مواطنين لا رعايا.

هذا بعض ما يطمح اليه المعلمون، وليس بعض القروش التي تضاف الى الاجور والرواتب من وقت الى آخر.

طموحنا في النهاية حل الازمة الوطنية المستعصية وبالتالي حل الازمة التربوية الرديفة. وهذا يستدعي من المعلمين التحفز الدائم للمساهمة ما امكن في خوض نضالات مستقبلية متتالية. والاستعداد لتطوير البرنامج المطلبي والنضالي للمعلمين كما يستدعي المزيد من المشاركة الديمقراطية للقواعد وذلك عن طريق تجديد الهيكليات النقابية المنتخبة وترقية اساليب عملها وممارسة سلطة الرقابة الدائمة على القيادات النقابية بتكريس عقد الجمعيات العمومية المتتالية ذلك النوع المتقدم من الديمقراطية المباشرة الى جانب كل ذلك العمل على تعزيز وحدة المعلمين ليس فقط بين ملاكات القطاع الرسمي بل بين قطاعي التعليم الرسمي والخاص ومع الجامعة اللبنانية ونقترح في هذا الصدد مشروع الاتحاد العام للمعلمين في لبنان ليضم كل من يتعاطى مهنة التعليم.

وفي نفس الوقت لا بد ايضا من تعزيز العلاقة النضالية مع الاتحاد العمالي العام وباقي الهيئات والمنظمات النقابية والشعبية والطلابية والشبابية والنسائية، والمشاركة الفعالة في اعمال المؤتمرات النقابية والشعبية ومتابعة النضال المطلوب من خلال لجنة المتابعة للمؤتمر النقابي الوطني العام والانخراط في أي تشكيل شعبي يهدف الى طرح المشاكل المعيشية للشعب.

مؤسسة

دارين للتجارة والصناعة

لصاحبها : يوسف دلال

سوتيان - مشد - كيلوت - مايوه - كيلوت رجالي

كورنيش المزرعة ، شارع بشير جنبلاط ، ت ٣٠٩٨٣٣
٣٠٧٢٩٧ ، ٨٠٦ ٢١٣ ، تلكس : دارين ٢٢٨١٤
٤١٠٤٤٢

الناعمة ، الاوتوستراد ، مادیرا سنتر
المصنع : دمیت الشوف
راشیا الوادي

حرب عون في ١٤ اذار ألحقت أفدح الاضرار بالاقتصاد الوطني

شهد النشاط الاقتصادي في لبنان خلال عام ١٩٨٩ تراجعاً ملحوظاً، يمكننا تلخيصه في العناوين التالية:

- زيادة معدل ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتراجع صرف سعر الليرة، واستمرار الهروب من العملة المحلية إلى العملات الأجنبية.
- تفاقم هروب رؤوس الأموال من لبنان باتجاه بلدان تنعم باستقرار نسبي.
- تضاؤل تحويلات اللبنانيين من الخارج.
- تقلص القوة الشرائية للأجر والاتجاه نحو المزيد من الإفقار.
- بروز ظاهرة الهجرة الى الخارج.
- تزايد العجز المالي في خزينة الدولة، وارتفاع هائل في ارقام الدين العام، وتسارع وتيرة عرض النقد.

ولا شك ان حرب الدكتاتورية العسكرية التي اشعلها قائد الجيش السابق ميشال عون في ١٤ آذار الماضي، والتي استمرت اكثر من خمسة أشهر متواصلة، قد خلّفت المزيد من الخسائر البشرية والمادية، يمكن الاشارة اليها في ما يأتي:

على الصعيد الصناعي:

كلّفت حرب عون القطاع الصناعي الذي بدأ في الآونة الأخيرة مرحلة نهوض ملحوظ، خسائر فادحة تقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار اميركي، من جراء دمار العديد من الوحدات الصناعية، ونتيجة التوقف القسري، وتلف أو احتراق المواد الأولية والبضاعة المصنعة.

وكان تدني انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ٩٠٪ من حاجة الصناعة قد ساهم في زيادة كلفة الانتاج بنسب عالية.

ولكن الاضرار المعنوية والمستقبلية التي أصابت القطاع الصناعي لم تكن أقل خطورة من الخسائر المباشرة التي لحقت به. وتتمثل هذه الاضرار بانخفاض ثقة المستوردين بقدرة الصناعة اللبنانية على الانتاج والتصدير، أو القدرة على الوفاء بمواعيد التسليم، مما حتّم على هؤلاء العملاء البحث عن مصادر استيراد أخرى في العالم.

على صعيد المؤسسات العامة:

تعرضت جميع المؤسسات العامة الى اضرار هائلة في بنيانها التحتي، طاولت محطات الكهرباء وشبكات المياه والهاتف وخزانات النفط، وبات من الصعوبة بمكان الحديث عن استعادة هذه المؤسسات لدورها المنتظم في المجتمع قبل مرور عدة سنوات، وتوفير امكانيات مالية ضخمة.

على صعيد ظاهرة الضخم:

استمرت ظاهرة التضخم تستوطن الحياة الاقتصادية بصورة متفاقمة. ويعود ذلك الى تراجع الناتج الوطني الحقيقي إلى أقل من ٥٠٪ مما كان عليه في السبعينات. وإلى تراجع نسبة الاستثمار من جراء التوجه نحو حقل المضاربات غير المشروعة. وإلى تضاؤل المخزون الرأسمالي الوطني، والى استمرار الدولة في انتهاج سياسة الانفاق غير المجدي في حين أن وارداتها تكاد تكون شبه معدومة. ويتم تمويل هذا الانفاق «بالعجز» من خلال الدين العام الداخلي الذي وصلت قيمته الى أكثر من ٩٠٠ مليار ليرة.

وقد أدى هذا الوضع الى تزايد الكتلة النقدية أكثر من ١٣ ضعفاً، والى ارتفاع نسبة الدولرة الى حوالى ٨٠٪، والى هروب اكثر من ١١ مليار دولار الى الخارج.

ونشأت عن التضخم النتائج التالية:

- تعميم سوء التغذية على الاكثرية الساحقة من اللبنانيين.
- ارتفاع معدل البطالة الحقيقية الى ١٢٪.
- ازدياد عدد المهاجرين الى الخارج، وبلغت نسبتهم حوالي ١٧٪ من اجمالي السكان.

إن هذه الاوضاع الصعبة سوف تنتقل من سيء إلى أسوأ إذا ما استمرت حالة الحرب قائمة. ولهذا بات لبنان الآن على مفترق طرق.

- إما انهاء مشاريع الدكتاتورية العسكرية والتقسيم بكل اشكاله، والسماح في دخول مرحلة انتعاش والتقاط أنفاس يضع حداً للانهيار المتمادي.
- وإما الاجهاز على ما تبقى من مقومات في البلاد، ودفعها نحو أسوأ الخيارات.

ان السباق بين قوى التوحيد والسلام والديمقراطية، وبين قوى التقسيم والحرب والهيمنة، قائم على قدم وساق. ولا يبدو في الافق المنظور ما يشير الى أن لبنان مقدم على الخلاص والمعافاة.

ما هو مصير الاتكال من اللامركزية الانتصادية التي نمت «عفويا» في لبنان خلال الحرب؟

بقلم د. كمال حمدان

استأثر موضوع المركزية واللامركزية في لبنان بقسط وافر من الادبيات والخطاب السياسيين المتوارثين، جيلاً بعد جيل، فتاريخ لبنان منذ خضوعه للحكم العثماني عام ١٥١٦ وحتى نهاية الدولة العثمانية وحلول الانتداب الفرنسي مكانها غداة الحرب العالمية الأولى، هو تاريخ الصراع بين الاتجاهات نحو الحكم الذاتي التي كانت تجذب أمراء لبنان وبين محاولات فرض الحكم المباشر عليهم من قبل الدولة العثمانية. وعلى امتداد هذا التاريخ، شهد لبنان مروحة واسعة من صيغ الحكم الذاتي وصيغ الخضوع المباشر للدولة العثمانية، وسط تجاذب الدول الاستعمارية لاستمالة امراء الطوائف وأعيانها وتوصلها لهم كأداة تدخل ونفوذ في لبنان. ومع قيام «لبنان الكبير» عام ١٩٢٠، في حدوده الجغرافية الراهنة، ثم بشكل خاص مع استقلال لبنان عام ١٩٤٣ وقيام نظام سياسي طائفي يستند الى «الصيغة» و «الميثاق»، وتحتل فيه «المارونية السياسية» مواقع السيطرة الاساسية والحاسمة لاسباب تاريخية معقّدة - ازدياد الوزن الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي للموارنة في جبل لبنان، دور الارساليات الاجنبية السياسي والثقافي، دور الانتداب الفرنسي، تسارع نمو العلاقات الرأسمالية في الجبل قبل غيره من المناطق... تلاشى بشكل تدريجي الحديث حول موضوع اللامركزية في البلاد، الا في جانبها الاداري ابّان عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب، حين طرحت بعض المشاريع والافكار الاصلاحية الداعية الى تعزيز السلطات المحلية والبلدية وزيادة صلاحياتها، من دون ان ترى هذه المشاريع النور أو أن تتمخّض عن تعديلات أساسية في أوجه التنظيم الاداري للدولة. غير أن أفول الحديث عن اللامركزية، وسط هذا النسق من «نموذج الدولة المركزية» السائد في مرحلة ما بعد الاستقلال، لم يدم طويلاً، اذ سرعان ما أدت المتغيرات السياسية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في الستينات وأوائل السبعينات، الى الاخلال بالمرتكزات والتوازنات الطبقية والسياسية والطائفية التي كانت في أساس قيام وسيطرة «نموذج الدولة المركزية» هذا. وازاء عجز وتخلف الطبقة السياسية الحاكمة - ولا سيما طليعتها المتمثلة في «المارونية السياسية» - عن استيعاب وهضم هذه المتغيرات، سواء بشكل مؤقت ومسطّح من خلال تحقيق شعار «المشاركة» الصادر عن بعض شرائح البورجوازية الاسلامية أم بشكل اكثر عمقاً وجدية وديمومة من خلال تحقيق الاصلاحات الديمقراطية المستجيبة لمصالح القوى والفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة... ازاء هذا العجز وذلك التخلف، المتزامنين مع ضغط اسرائيلي متزايد لفرض الاستسلام على الفلسطينيين والعرب - بدءاً من لبنان الذي كان ساحة تواجد الفلسطينيين الاساسية آنذاك - اتجهت عنده التناقضات المختلفة المحتملة في الساحة اللبنانية لتتفجر في شكل حرب أهلية لم تكتمل فصولها الى الآن، ومع تفجر الحرب وتنوع مساراتها بات واضحاً أن استمرار سيادة النظام السياسي الطائفي و «نموذج الدولة المركزية»، بسماتهما التقليدية السابقة، أصبح شبه مستحيل، فكان لا بد من أن تنكفىء «المارونية السياسية» الى «مواقعها الداخلية» وتعيد اطلاق كل ما حفل به تاريخ لبنان الغابر من مقولات حول الخصوصية والتعددية التي تلتقي في معظمها على الاخذ بأشكال من اللامركزية السياسية. وهكذا تعددت، على امتداد سنوات الحرب، الصيغ المطروحة في هذا الاطار، بدءاً من مشاريع الرهبانيات الكاثوليكية (فديرالية الطوائف وصيغة الدولة الاتحادية) ومشروع الرئيس كميل شمعون ذي الطابع الكونفديرالي ومشروع الرئيس سليمان فرنجية المستند الى «الاقليمية الموسعة»، ومشروع موسى برنس الفيدرالي - الكونفديرالي المزدوج، اضافة الى الصيغ الاكثر تطرفاً ذات الطابع التقسيمي الصارخ («حراس الارز» «التنظيم»...). أما القوى الاسلامية التقليدية - غير الاصولية - والاحزاب السياسية الوطنية غير الطائفية فانها التقت، في مواجهة هذه الصيغ والمشاريع المطروحة، على اعلان تأييدها لشكل محدد من اللامركزية، هو اللامركزية الادارية التي لا تتناول الا الجوانب الادارية لعملية تنظيم الدولة ولا تتجاوز ذلك الى المسّ بوحدانية النظام السياسي.

كيف نحدد اللامركزية الاقتصادية؟

لقد كان من الضروري ابداء هذه التوضيحات والملاحظات - قبل الشروع في تناول مسألة اللامركزية الاقتصادية - نظراً الى ما قد يحتمله موضوع اللامركزية عموماً من التباسات وتشويهات. ونسارع الى القول ان اللامركزية الاقتصادية لا تمتّ بصلة،

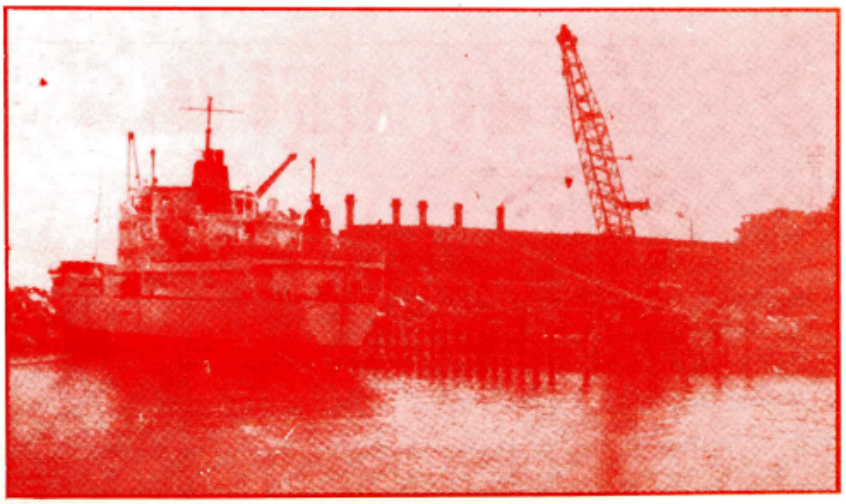

بالضرورة، الى اللامركزية السياسية. فالأولى تتصل بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيال المحيط الجغرافي والبشري للبلاد بينما تتصل الثانية بطبيعة النظام السياسي وبمستوى وحدة مؤسساته وسلطاته المركزية الرئيسية. كذلك تختلف اللامركزية الاقتصادية عن اللامركزية الادارية، اذ هي اكثر شمولاً واوسع نطاقاً. فاللامركزية الادارية تقضي بشكل عام بنقل جزء من صلاحيات السلطة المركزية ـ حيال الادارات والمرافق العامة ـ الى السلطات المحلية والبلدية مع استمرار الوصاية الادارية للسلطة المركزية على السلطات المحلية. اما اللامركزية الاقتصادية فانها لا تشمل فقط تعزيز الصلاحيات المحلية تجاه الادارات والمرافق العامة، بل هي تتجاوز ذلك لتعبّر عن مجموع الاجراءات والآليات الرامية الى تأمين النمو المتوازن للمناطق المختلفة المشمولة ضمن حدود الدولة، وذلك من خلال توزيع أفضل وأكثر عقلانية للسكان وللنشاطات الاقتصادية بين هذه المناطق. وأنه لأمر ذي دلالة ان نجد ان قاموس المفاهيم الاقتصادية الاساسية غالباً ما يستبدل مفهوم اللامركزية الاقتصادية (décentralisation économique) بمفهوم التخطيط الاقليمي أو المناطقي[1] (aménagement du territoire). ومن المؤسف ان الادبيات المتداولة في لبنان حول اللامركزية الاقتصادية ـ في المعنى المحدد أعلاه ـ محدودة جداً اذا ما قورنت بتلك التي تناولت موضوع اللامركزية السياسية. وربما كان ذلك عائداً الى حدة وأولوية الصراع السياسي الذي غالباً ما ارتدى شكل الصراع الطائفي، وساهم بذلك في تشويه وعي الجمهور الواسع من المواطنين اذ حال دون تركيز انتباههم على القضايا الاساسية والملحة التي تواجههم في حياتهم اليومية، اي قضايا التنمية الاقتصادية المتوازنة والتقدم الاجتماعي.

التمركز الجغرافي الشديد في نسق النمو الاقتصادي اللبناني

لا يختلف اثنان على أن نسق النمو الاقتصادي الذي شهده لبنان بعد الاستقلال كان شديد التمركز، من الناحية الجغرافية، في منطقتي بيروت وجبل لبنان. ويمكن، من الناحية التاريخية، ردّ هذا التمركز الى عاملين رئيسيين: العامل الأول يتمثل في النمو الرأسمالي الباكر نسبياً الذي شهده جبل لبنان قبل غيره من المناطق والذي اقترن بتوسع الانتاج البضاعي ونمو الحرف ونشوء الأسواق وتفتت الملكية الاقطاعية في الجبل ابتداء من النصف الأول من القرن الماضي، في الوقت الذي كانت العلاقات الاقطاعية محكمة سيطرتها، بشكل مطلق، على سائر المناطق الاخرى. والعامل الثاني يتمثل في المسار الذي اتخذته سياسة تشييد البنى التحتية الأساسية والمرافق العامة، مع بدايات التغلغل الاستعماري الفرنسي في لبنان، بدءاً من النصف الثاني من القرن الماضي، أي قبل قيام لبنان الكبير وتكوّن الدولة اللبنانية، والمعروف أن قسماً كبيراً من مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة هذه قد أنجز في سياق هذا التغلغل الفرنسي، وكمقدمة للتوسع الفرنسي اللاحق في المنطقة، الذي كان يرمي إلى تحويل بيروت إلى قطب جاذب للمبادلات والمواصلات بين أوروبا والداخل العربي[2]. وقد تمّ تركيز الجزء الاكبر من هذه المشاريع في مدينة بيروت، وكان لرأس المال الفرنسي، الخاص والعام، دور رئيسي في تمويلها. وهكذا انشئت عام ١٨٥٧ الطريق الرئيسية التي تربط بيروت بدمشق ـ البوابة الى العالم العربي ـ ثم شبكات السكك الحديدية عام ١٨٩١، ثم كان انجاز المشروع الأهم المتمثل في مرفأ بيروت عام ١٨٩٤ اضافة الى ربط العاصمة بنحو ١٥٠٠ كلم من الطرقات، ثم كرّت بعد ذلك خصوصاً اثناء فترة الانتداب مشاريع البنية التحتية الاخرى التي موّلها او ساهم في تمويلها الفرنسيون، فشيد المزيد من الطرقات وانشىء ترامواي بيروت وتمت مضاعفة مساحات حوض المرفأ وانشئت شركة راديو ـ اوريان اضافة الى شركة الريجي وتم بناء مطار خلدة وتنفيذ مشاريع الكهرباء، كما جرى توسيع المنطقة الحرة داخل حرم المرفأ بهدف تطوير حركة الترانزيت. وبعد الاستقلال، قامت الدولة اللبنانية باستكمال ما تبقى من بنى تحتية أساسية، مع استمرار تركيز هذه المشاريع في بيروت أو في المحيط الجغرافي الذي تلعب فيه بيروت دور الجاذب والمستقطب. وما من شك في ان هذا المسار الذي اتخذته، تاريخياً، عملية تشييد البنى التحتية والمرافق العامة الاساسية، قد ادى الى التحكم بعملية تنظيم المجال الاقتصادي اللبناني وبتقسيم العمل فيه وخلف بصماته بشكل صارخ على التطور اللاحق للاقتصاد اللبناني عموماً. فمع ارساء القاعدة الاساسية للبنى التحتية والمرافق العامة في اطار العاصمة وجبل لبنان، ومع اعتماد البورجوازية اللبنانية على الصيغ الاكثر تطرفاً للحرية الاقتصادية، برزت اتجاهات «عفوية» و «طبيعية» لتمركز النشاطات الاقتصادية الرئيسية في هاتين المنطقتين بالذات، على امتداد الحقبة الزمنية التي تلت الاستقلال ولغاية النصف الاول من السبعينات. ولا نحتاج الى جهد كبير لتبيان معالم هذا التمركز، اذ ان المؤشرات كثيرة ومتنوعة. فبالاضافة الى تمركز مؤسسات الدولة ومرافقها في بيروت وجبل لبنان، فان هاتين المنطقتين قد شكلتا المجال المميز لتمركز غالبية النشاطات المالية والمصرفية لا سيما خدمات الترانزيت والنقل البحري والجوي والاتصالات والخدمات الاستشارية والهندسية والخدمات التربوية والاستشفائية. كذلك فان نحو ٨٠ في المئة من اجمالي عدد المؤسسات الصناعية في لبنان كان يتركز عشية الحرب الاهلية في بيروت وجبل لبنان[3]، وهذه المؤسسات كانت تضم نحو ٧٣ في المئة من اجمالي عدد العاملين في الصناعة، وقد انعكس هذا التمركز الشديد للنشاط الاقتصادي على بيروت وجبل لبنان على توزع السكان بصورة مباشرة، اذ شكلت هاتان المنطقتان نقطة جذب حاسمة بالنسبة للسكان المقيمين في المناطق الأخرى. ويستدل من الاحصاءات المتاحة[4] ان نسبة المقيمين في بيروت والجبل قدبلغت في اوائل السبعينات نحو ٦١,٣ في المئة من مجموع المقيمين في لبنان. كما تشير هذه الاحصاءات الى ان بيروت وضواحيها القريبة كانت تمثل عام ١٩٧٤ نحو ٤٥ في المئة من مجموع السكان المقيمين في البلاد. وسكان بيروت هؤلاء كانوا يستهلكون وحدهم نحو ٦٥ في المئة من الطاقة الكهربائية المستهلكة في لبنان ويستأثرون بنحو ٦٢ في المئة من اجمالي عدد الخطوط الهاتفية في البلاد، ويستهلكون وسطيا نحو ٢٥٠ ليتر من المياه يومياً في الشتاء ونحو ٢٠٠ ليتر في الصيف في حين كانت مئات القرى في المناطق الاطراف تعيش من دون مياه[5]. وقد اظهر العديد من الدراسات ان

هذا الاختلال الكبير في توزيع البنى التحتية والنشاطات الاقتصادية والسكان ينطوي على اختلال موازٍ في توزيع الثروة والدخل الوطنيين، ليس فقط بين المناطق والقطاعات الاقتصادية المختلفة بل أيضاً وبشكل خاص بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، مع ما يمكن ان ترتديه هذه الظاهرات من سمات طائفية في بلد مثل لبنان. وتجدر الاشارة الى ان الحقبة الشهابية قد شهدت قيام محاولات للحد من هذه الاختلالات، على الصعيدين الاداري والمناطقي، وكذلك على صعيد توزع الدخل، الا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب سطحيتها من جهة وبسبب تخلف وتحجر الطبقة السياسية «ونادي الاعيان السياسيين التقليديين» المتعاقبين على السلطة من جهة ثانية. ويشار الى أن أهم هذه المحاولات قد تمثلت في مجموعة من التدخلات الاقتصادية التي أريد لها ان تكون ذات طابع انمائي ولكنها انتهت الى السقوط في مستنقع بيروقراطية الدولة وروتينها الاداري، الامر الذي قلّص الى حد كبير من الاشعاع الانمائي لهذه التدخلات التي يأتي في طليعتها «المشروع الاخضر» و «مصلحة الليطاني» و «مصلحة الانعاش الاجتماعي»[٦] اضافة الى محاولات التخطيط التي لم يأخذ اي منها طريقه الى التنفيذ، بدءاً من الخطط التي وضعها فؤاد شهاب ومروراً بالخطة السداسية التي وضعت اثناء حكم الرئيس سليمان فرنجية وانتهاء بخطط الاعمار التي توالت اثناء حكم الرئيسين الياس سركيس وامين الجميل. وفي هذا الاطار يمكن القول ان الفشل الذريع في تصحيح هذه التشويهات والاختلالات الناتجة عن التمركز الاقتصادي ـ الجغرافي المفرط قد شكل رافداً مهماً من الروافد التي مهدت السبيل امام تفجر الحرب الاهلية في البلاد عام ١٩٧٥.

اتجاه نحو اشكال من اللامركزية الاقتصادية بعد الحرب

مع تفجر الحرب طرأت تغييرات اساسية على بنية وخصائص المجال الاقتصادي ـ الجغرافي اللبناني، لا سيما ان هذه الحرب كانت متمادية ومتنقلة، وقد طاولت مختلف المناطق والمحافظات وان باشكال ومستويات متفاوتة من حيث عمقها وحدتها. وقد انعكست هذه التغييرات في بروز اشكال من اللامركزية الاقتصادية، متفاوتة النمو والتطور. ولعل العامل الحاسم في اطلاق هذه الاشكال من اللامركزية يتمثل في تفجر الوسط التجاري في العاصمة، الذي كان المكان الاساسي لعملية اتخاذ القرار الاقتصادي في البلاد. فقد أدى تدمير هذا الوسط التجاري ـ الذي كان ذا يوم رمزا لصيغة من صيغ وحدة لبنان ـ الى انتقال الوف المؤسسات التجارية والمصرفية والصناعية والخدماتية الى المناطق الداخلية في شطري العاصمة. وتعززت عملية الانتقال هذه مع قيام وتأصل خطوط التماس في العاصمة وضواحيها، كما تعززت لاحقاً مع تسارع وتعمق عمليات الفرز السكاني على اساس طائفي في شطري بيروت. وقد تمخض استمرار الحرب وتنقلها في غير منطقة من لبنان وترافقها مع تحركات سكانية كثيفة وعنيفة، عن بروز اتجاه لاعادة توزّع السكان بين المناطق المختلفة. وتصبح من المعطيات المتاحة[٧] ان اعادة توزع السكان هذه قد تمت بشكل اساسي على حساب العاصمة بيروت واستفاد منها بصورة خاصة كل من الجنوب والبقاع. واستناداً الى هذه المعطيات، يتبين ان حصة العاصمة من اجمالي عدد المقيمين في لبنان قد انخفضت من ٢٢,٣ في المئة عام ١٩٧٠ (دراسة القوى العاملة) الى ١٥,٧ في المئة عام ١٩٨٧، في حين ارتفعت حصة الجنوب من ١١,٧ في المئة الى ١٤,١ في المئة، كما ارتفعت حصة البقاع من ٩,٦ في المئة الى ١٢,٩ في المئة. اما جبل لبنان ولبنان الشمالي فقد حافظا نسبياً على حصتهما من اجمالي عدد المقيمين. وتشير المعطيات نفسها الى ان التجمعات السكانية المدينية التي كانت تستأثر على نحو ٦١,٢ في المئة من مجموع المقيمين عام ١٩٧٠ لم تعد تستأثر عام ١٩٨٧ الا على نحو ٥٧,٩ في المئة منهم. وقد ارتفعت في المقابل حصة التجمعات السكانية الريفية من ٣٨,٨ في المئة الى ٤٢,١ في المئة في الفترة ذاتها. وتعكس هذه النتائج وتلك بعض مظاهر الاتجاهات اللامركزية على الصعيد السكاني، حيث يلاحظ ان الانتقال النسبي للمواطنين من العاصمة الى المناطق صبَّ في شكل أساسي على ارياف تلك المناطق بالاضافة الى مدنها. وهذا الاستنتاج تعزّزه نتائج اخرى تشير الى ارتفاع نسبة الذكور العاملين في الريف من ٤٢,١ في المئة من مجموع الذكور الذين كانوا مقيمين في الريف عام ١٩٧٠ الى ٤٧,٥ في المئة منهم عام ١٩٨٧. وكذلك يلاحظ ارتفاع نسبة الذكور العاملين في المدن الاخرى غير بيروت من ٤٠,١ في المئة عام ١٩٧٠ الى ٤٨,١ في المئة عام ١٩٨٧. وينطبق هذا الارتفاع في نسبة الاستخدام، خارج العاصمة، على الإناث ايضاً حيث ازدادت نسبة العاملات منهن في المدن الاخرى من ٦,٧ في المئة الى ١٠,١ في المئة في الفترة المشار اليها، والواقع أن هذا التغير الملموس في توزع السكان والعمالة بين المناطق المختلفة يشكل تلخيصا وتكثيفا ـ في اطار من العلاقة السببية المتبادلة ـ لانتقال اجزاء من النشاط الاقتصادي الى خارج العاصمة. وهذا ينطبق على بعض المرافق الاساسية كالمرافىء التي انتشرت كالفطر على طول الساحل. كما ينطبق على عملية التفريع المصرفي التي استحدثت بنتيجتها العشرات من الفروع المصرفية في الضواحي القريبة والبعيدة للعاصمة وفي المدن والمناطق، بما في ذلك مناطق ذات طابع ريفي. وينطبق هذا ايضا على عملية اعادة تموضع الصناعة اللبنانية، حيث يلاحظ أن حصة بيروت وجبل لبنان من اجمالي عدد المؤسسات الصناعية في البلاد قد تراجعت من نحو ٨٠ في المئة في اوائل السبعينات الى نحو ٥٢ في المئة عام ١٩٨٥[٨]، مع ضرورة الاشارة الى ان اعادة التموضع هذه قد طاولت بشكل اساسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما يرجح ان يكون تمركز المؤسسات الكبيرة في جبل لبنان، وبخاصة في الجزء الشمالي الشرقي منه، قد ازداد حدة خلال سنوات الحرب، على حساب الشطر الغربي من بيروت وضاحيتها الجنوبية. وفي موازاة هذا الانتقال الجزئي للسكان وللنشاطات الاقتصادية الى خارج اطار العاصمة، لا بد من التوقف عند ظاهرة الانتعاش النسبي المحقق في الزراعة[٩] مع ما يرافقها من ميل نحو تحسن الدخل الزراعي، بالرغم من استمرار استئثار شركات التخزين والتوضيب والتبريد والنقل والتسويق وشركات استيراد مستلزمات الانتاج الزراعي بالجزء الاهم من الفائض الزراعي المنتج في البلاد. كذلك لا بد من التوقف عند الانتعاش الملحوظ في المناطق في طائفة واسعة من النشاطات ذات الطابع الحرفي والمهن الحرة

البسيطة التي كانت فيما مضى شديدة التمركز في الاحياء الداخلية للعاصمة وفي الضواحي القريبة و «حزام البؤس». وفي اطار بروز هذه الاشكال من اللامركزية الاقتصادية، ينبغي لفت النظر الى ما اقترنت به هذه الظاهرة من انتعاش في حركة العمران والبناء، ليس فقط في ضواحي العاصمة القريبة منها والبعيدة، بل ايضا وبشكل خاص في المناطق الاطراف، لا سيما الجنوب، حيث سجلت ارتفاعات قياسية في عدد الابنية السكنية والتجارية المشيّدة. ومن الاهمية بمكان الملاحظة ان ازدهار حركة البناء - المتزامنة مع هذا التغير في توزع السكان والنشاطات - قد انعكس ارتفاعاً حاداً، واحيانا غير مبرر بما فيه الكفاية، في اسعار الأرض وفي مختلف اشكال الريع العقاري، وهذا ما عزّز القدرات المالية لفئة من صغار ومتوسطي المزارعين والملاكين العقاريين وساعدهم بالتالي في تدعيم توظيفاتهم الرأسمالية في مجالات النشاط التي يعملون فيها. وتنبغي الاشارة الى ان هذا الميل نحو اللامركزية الاقتصادية يكاد لا يقتصر فقط على حركة السكان والنشاطات الاقتصادية المختلفة، بل هو بدأ يطاول، وبنسب متفاوتة بحسب المناطق، جزءاً من المرافق العامة الاساسية، كخزانات الوقود واماكن تخزين الطحين ومحطات الكهرباء والمياه المحلية، اضافة بالطبع الى المرافىء. ولكن لا يمكن الجزم بامكان احراز توسع ملحوظ اضافي على طريق تحقيق شعار لامركزية البنى التحتية والمرافق العامة قبل ان تتضح الصيغة السياسية المستقبلية للحكم في البلاد، او على الاقل قبل ان يؤمّن التمويل اللازم لانشاء مثل هذه المشاريع المكلفة على مستوى المناطق التي تعاني من نقص فادح في هذا المجال. اما بالنسبة للخدمات العامة الاساسية الاخرى، كالخدمات الاستشفائية والطبية والتربوية والجامعية، فانه يمكن الجزم بأنها قد قطعت شوطاً مهماً في اتجاه اشكال من اللامركزية المحفوزة إمّا بسياسة الدولة (تفريع الجامعات) او بسياسة القطاع الخاص الساعي الى الربح والقطاع الاهلي الساعي الى تأمين الخدمة الاجتماعية (الاستشفاء، الطبابة، المستوصفات، المدارس الخاصة...). وقبل ان نختم الحديث عن هذه الاشكال المختلفة من اللامركزية الاقتصادية، لا بد من الاشارة الى ان آثار هذه الظاهرة لا تنحصر في ما اقترنت به من تغييرات في المجال الاقتصادي اللبناني الداخلي، بل هي تتجاوز ذلك الى تلك التعديلات الواسعة والعميقة التي افرزتها في المجال الخارجي للاقتصاد اللبناني، حيث انعكست هذه الاشكال من اللامركزية الاقتصادية هجرة كثيفة في راس المال البشري وحركة دائمة في التدفقات النقدية والمالية الواردة الى البلاد (تحويلات المغتربين) والخارجة منها (هروب رؤوس الاموال، وتفضيل التوظيفات في الخارج...)[٩].

بعد هذا العرض، نخلص الى جملة استنتاجات اهمها الآتي:

اولاً: اذا انطلقنا من التعريف الذي حددنا بواسطته - في بداية هذا البحث - مفهوم اللامركزية الاقتصادية، فاننا نستنتج ان هذا المفهوم لا ينطبق، بشكل دقيق، على ما شهده لبنان من تغير في مجاله الاقتصادي الداخلي (والخارجي) خلال سنوات الحرب ولذلك فضّلنا ان نتحدث اعلاه عن اشكال من اللامركزية الاقتصادية وليس عن اللامركزية الاقتصادية بعينها. فما حصل في لبنان، على هذا الصعيد، كان تعبيراً عن ظاهرة قسرية املتها ظروف الحرب والتقاتل ولم يكن تعبيراً عن اعادة توزيع عقلانية للسكان وللنشاط الاقتصادي بين المناطق، على نحو يؤدي الى تعظيم المنافع للمستهلك وللمجتمع، من ضمن سياسة اقتصادية متكاملة وخطة محددة الاهداف والادوات.

ثانياً: ان اشكال اللامركزية هذه التي هي اقرب ما تكون الى حالة من التكيف والمرونة التي نجح اللبنانيون والاقتصاد اللبناني عموما في اثباتها في ظروف حرب متمادية، قد تمخضت عن ايجابيات كبيرة، ولكنها تمخضت كذلك عن سلبيات. ولعل اهم هذه السلبيات ان عملية تخصيص الموارد في اطار تلك الاشكال من اللامركزية الاقتصادية، لم تكن على الدوام مستندة الى معايير الحساب الاقتصادي والمردودية الاقتصادية، في المدى الأبعد. فما يمكن اعتباره ايجابيا، في ظروف الحرب وتشرذم الاسواق وعدم حركية القوى العاملة وضعف المنافسة وتدخلات الاقتصاد «الموازي» وغير الشرعي، قد يصبح سلبياً اذا ما توقفت الحرب وتوقفت بالتالي هذه العراقيل المصطنعة عن فعل فعلها.

ثالثاً: ان هذه الاشكال من اللامركزية الاقتصادية هي تعبير عن ظاهرات انتقالية، وهذه الظاهرات قابلة للتطور والتقدم ايجاباً، اذا ما تهيأت له الظروف المؤاتية، كما انها قابلة للارتداد في اتجاه عكسي اذا لم تهيأ لها مثل هذه الظروف. ان ترك هذه الظاهرات على «عفويتها»، من دون اي تدخل واع، قد يحمل في طياته مخاطر تعميق الاختلالات القطاعية والمناطقية والطبقية القائمة. كما انه قد يحمل اوهاماً كاذبة بامكان تحقيق التطور والاستقلال الاقتصاديين على مستوى المناطق (الكانتونات؟)، من دون الاستعانة بالدولة وبالدور المفترض ان تلعبه في مجال تحقيق التنمية المتوازنة، قطاعيا ومناطقيا واجتماعياً.

رابعاً: ان تعظيم المنافع المتأتية عن اشكال اللامركزية الاقتصادية هذه، يتوقف في المطاف الاخير على مدى اندراج هذه الاشكال في سياق سياسة وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ومثل هذه السياسة ليس متاحاً قبل انهاء الحرب والتمهيد امام تحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي الديمقراطي في البلاد.

نص محاضرة القاها الدكتور كمال حمدان في ١٤/١٠/٨٩ بمناسبة الذكرى السادسة لتاسيس الادارة المدنية في الجبل

---

(١) Y. Bernard & J.C. Colli: dictionnaire economique - Editions Seuil - Paris.

(٢) كمال هاني: الدولة و «الاقتصاد الحر» في لبنان - مجلة الطريق - العدد ٤ - ١٩٨٥.

(٣) CERMOC: «Etat et Peripectives de l'Industrie au Liban» - 1978.

(٤) احصاءات مستقاة من دراسة القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠، مديرية الاحصاء المركزي.

(٥) Fouad Awada: «la gestion des Services Urlauis à Beyrouth pend la geurre» - 1988 - Paris.

(٦) للمزيد من التفاصيل، راجع دراسة كمال هاني - مصدر سابق.

(٧) النتائج الاولية لدراسة ميدانية احصائية حول حركة النزوح الداخلي بسبب الحرب - من اعداد مؤسسة ابحاث خاصة - ١٩٨٧.

(٨) حسب ما بيّنته نتائج المسح الصناعي لعام ١٩٨٥، وزارة الصناعة.

(٩) بحسب ما تؤكده التقارير السنوية الصادرة عن الدكتور رياض سعادة حول تطور النشاط الزراعي.

(١٠) تراوح قيمة ودائع اللبنانيين في الخارج ما بين ٧ و١٠ مليارات دولار بحسب تقديرات مصرف لبنان (١٩٨٧).

دهانات ديفو

Devoe Paint

تعامل مع المستقبل

واحد من رائد عالمك

عندما يستحق الأفضل

- أكريليك ـ ناري ـ سنتاتيك ـ يوليرتان
- ألوان أساسية «٤٠ لون» (أكريليك وناري)
- ألوان جاهزة للسيّارات (أكريليك وناري)
- أساسات ومعاجين
- لكر وسلر
- تنر خمسة أنواع

وجميع الدهانات الصناعيّة

للمراجعة: تلفون ٨٦٢٨٢٨ ـ تلكس ٢٣٥٨٥ يونالكو

نقابي يتذكر

موقف... وثلاث نتائج

في سنة ١٩٤٧ انتقلت من العمل المأجور الى عمل خاص بين فاستأجرت محلاً بضهور الشوير لموسم الصيف ومحلاً في بيروت واستمر العمل الموسمي حتى سنة ١٩٥٣. فبدأ يعمل عندي صبي اسمه نبيه واستمر معي طوال المدة في الجبل وفي بيروت. وفي سنة ١٩٥٣ قررت الالتحاق بوظيفة مدير مغسل في فندق كابتول بأجر ممتاز فبعت محل بيروت أما محل الجبل (ضهور الشوير) فقدمته لنبيه الذي خدم بكل إخلاص كتعويض عن أتعابه معي طوال هذه المدة، وفي فندق كابتول تعرفت على العمل النقابي السليم، حيث انتسبت لنقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي وانتخبت عضو لجنة نقابية.

موقع المغسل كان تحت الأرض وحرارة مولد البخار جعل العمل مرهقاً جداً، خصوصاً أن دوام العمل كان إحدى عشرة ساعة، وبعد مضي سنة ونصف على العمل لم نعد نحتمل الجو الخانق، فطالبت بتركيب مكيفات وتقليص ساعات العمل، فلم يلق طلبنا الموافقة من الادارة، فقررت مع العمال أن نتقدم بشكوى للنقابة ولوزارة العمل وهكذا صار. فلما راجعت النقابة صاحب العمل المرحوم جورج عرمان فوجىء وطلب مهلة للبت بهذا الموضوع، وعلى الاثر استدعاني وطلب مني أن أبحث عن الذين وقعوا العريضة للنقابة ليأخذ بحقهم الاجراءات التأديبية فقلت له لا تتعذب وتنتظر لتعرف من هم، فأنا الذي كتبت هذه الشكوى ومن الواجب تحسين أوضاع العمل إن من ناحية تكييف المكان أو من ناحية أوقات الدوام، فالعمل تحت الأرض يجب أن يكون أقل من ثماني ساعات وليس إحدى عشرة ساعة فاتسعت عيناه وفتح فمه وقال لي أنت؟ فقلت نعم. فقال طيب، اذن، خذ تعويضك ومع السلامة. فقلت لا بأس، ولكن اعلم بأنني ولو اصبحت خارج العمل، سأعمل لتحقيق هذه المطالب من أجل العمال. وهكذا كان، جاهدنا مع النقابة في وزارة العمل وحققنا تخفيض ساعات العمل لثماني ساعات، وتحسين جو العمل بتركيب أجهزة تكييف الهواء.

وبعد أن أصبحت بلا عمل، رحت أفتش عن مكان لأحصل على معيشتي فقادتني قدماي الى مصبغة أوكي كلينرز فرحب بي صاحب العمل (دافيد) وأراد أن يجربني فعملت لديه نهاراً بكامله وقد أعجب بمهارتي وأراد أن يتفق معي على الاجرة فعرض مبلغاً محترماً، وحول ساعات العمل طلب بأن تكون تسع ساعات كما هو النظام في المؤسسة. فرفضت قائلاً بأنني لن أعمل بأكثر ما هو محدد في قانون العمل فتحاورنا وارتفع صوتي عليه فتجمع العمال حولنا وأمام اصراري ورفضي القبول بعرضه ثار العمال وهددوا بالاضراب إذا لم يقبل معي، بالاضافة أنهم بلّغوه برفضهم الاستمرار بالعمل تسع ساعات ابتداء من تلك الساعة وأمام اصرارهم رضي صاحب العمل مرغماً، لكنه لم يعد يقبلني بالعمل فودعت العمال وأنا مزهو بما قمت به إذ يكفيني أنني حررت هؤلاء العمال من استغلال صاحب العمل ولو كان هذا على حسابي.

عندما أتذكر هذه الممارسات الثلاث التي أديتها أسأل نفسي هل كنت على صواب أم لا. بالتأكيد كنت على صواب لأنها كانت هذه قناعتي. فالأولى عندما قدمت محلي كتعويض للعامل الذي خدمني اعتبرته حقاً له ويجب أن أدفع الحق لصاحبه. والثانية طالما أنا عامل وفي لجنة نقابية كان لا بد أن أدافع عن زملائي العمال بتحصيل حقهم بالعمل بشروط جيدة، ولو كانت طبيعة عملي مريحة كوني مديراً للمغسل وراتبي جيد جداً. والثالثة ممتازة لأن موقفي حرّك العمال الآخرين الذين كان صاحب العمل يستغل تعبهم وجعلهم يعون حقوقهم القانونية وقيمتهم الانسانية.

سليمان الباشا

تلويث البيئة الطبيعية يهدد الحياة بأخطار شاملة

خرج الإنسان في تعاطيه مع الطبيعة الخارجية عن المألوف والمعقول والطبيعي في عدد متزايد من الأشياء، وأخذ يستصنع بيئته دون أن ينظر بدقة إلى حقيقة تكوين هذه البيئة، ومدى التزامها بتفاعل دائم بين الأضداد في حركة دائمة ومتصلة لا تتوقف في فعلها. فلو ادرك هذا الإنسان حقيقة النهج العلمي في أنظمة الطبيعة الخارجية، لما سعى إلى إهمال نشاطها الصامت، ولا حاول تقويضه بواسطة صناعته وادويته الزراعية السامة.

فعندما يتعرض هذا الإنسان الى أنظمة الطبيعة الخارجية بواسطة ما يسمونه بالمكافحة الزراعية والأدوية السامة القاتلة لبعض انواع الحشرات والأمراض، من دون أن يتنبه إلى أنه يبيد في الآن ذاته الاضداد لهذه الحشرات وسواها. فسوف يلاحظ بعد حين ظهور أمراض جديدة لم تكن تصيب المغروسات والمزروعات. كما أنه يشهد استعصاء الأمراض التي يكافحها في أحيان كثيرة، لكونها قد اعتادت على الأدوية المذكورة، واكتسبت مناعة بالنسبة لها.

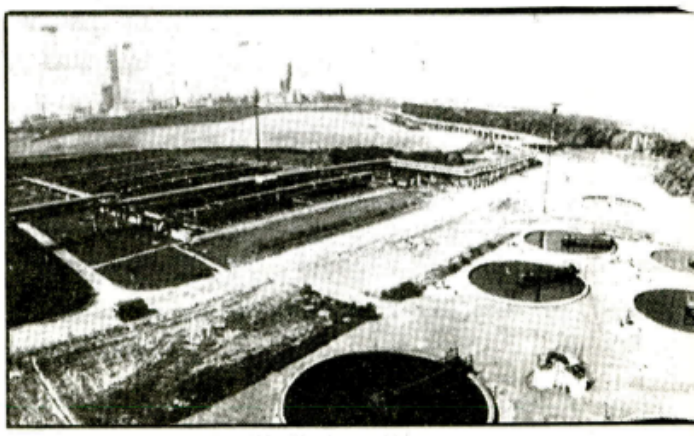

المصانع والامراض المتنوعة

صراع الاضداد

وحسب النظرية العلمية «فإن الضد يتغذى ويعيش من ضده أبداً، فإذا قضينا على الضد الخيّر في محاولتنا القضاء على الضد الضار، انطلق هذا الأخير من عقاله الطبيعي وانتشر بدون هوادة».

فالسموم الجديدة المبيدة التي يستعملها الإنسان، تقضي في آن واحد على قسم كبير من الأعداد الهائلة من الجراثيم التي تعيش في التربة الصالحة للزراعة، والتي تنشط في امتصاص غاز الأزوت الهوائي مثلاً، وفي تحويله إلى مواد تغذية نباتية.

كما أن بعض هذه السموم يلوث مياه الأنهر والينابيع ومصادرها في أعماق الأرض، وفي مقدمها السم المعروف (بالد.د.ت)، فينتقل مع البذور والحشائش الى جسد الابقار وحليبها، ثم يتركز في الاجساد بواسطة شرب هذا الحليب، حيث ترتفع نسبة التجمع المسم مع الزمن في الكبد، هذه الآلة الدقيقة جداً في عملها، والتي هي ذات شأن خطير في حياة الإنسان.

ومما لا ريب فيه أن بعض هذه المبيدات تنتقل بالوراثة من جسد الأب والأم إلى اجساد الأولاد، وتدريجاً يلحق التلوث السلالة البشرية بأسرها.

«الطموح»... الى الانتحار

لقد ارتفعت صرخات العديد من العلماء في العالم، ضد محاولات الانسان المعاصر لتحقيق «طموحه المجنون» في الانتحار، وفي جعل الطبيعة الحية تنتحر معه على وجه الأرض، من خلال ما يقوم به من ابادة منظمة للحيوانات والحشرات، باسم التقدم والعلم التطبيقي السطحي الذي بات رهينة للمآرب التجارية ودعاوتها، التي تجازف في الاخلال بنظام الحياة، والانتقاص من التوازن والتكامل العضوي المحقق عبر مئات الآلاف والاف الملايين من السنين.

ويتفق العلماء في مختلف اقطار العالم ان التسمم الشامل

الذي يصيب الطبيعة البشرية يأتي من مصادر عديدة منها:

١ ـ **دخان المصانع والمعامل والغازات المنبعثة من مداخنها في الهواء.** وهذا يحدث في البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. بحيث يمكننا القول ان التلوث يوشك أن يصبح ظاهرة عامة.

وكلنا يتذكر الشكاوى التي ترفع الى المسؤولين في لبنان، بسبب ما يخلفه بعض المصانع من تلوث وأمراض للمواطنين المقيمين في جوارها (معامل الكهرباء ـ معامل الترابة ـ التجمعات الصناعية الخ).

٢ ـ **الدخان والغازات المنبعثة من السيارات المتنقلة،** والتي تشكل في بعض الدول نصف طاقة التلويث الهوائي العام.

وقد اكدت بعض الدراسات العلمية أن هذه الغازات تمتزج بالهواء وببخار الماء وتشكل غيوماً تحبس الأوكسجين عن الانسان فتساهم في افساد الدم، وفي احداث خلل عضوي في عملية الهدم والبناء، حيث تظهر بعض الامراض الخطيرة، منها الربو والسرطان.

وقد لجأت بعض الدول لحماية رجال شرطة السير الى استخدام اقنعة خاصة لرفع الضرر عنهم، والى توزيع وجبات من الحليب عليهم. أما في لبنان، فما زالت هذه الفئة من الموظفين من دون أية حماية.

٣ ـ **السوائل المعدنية والنفايات السامة** الناجمة عن عمل المصانع، والتي تفرغ في الأنهر والبحيرات والبحار، أو تنقل بعملية بربرية الى بلدان العالم الثالث مقابل حفنة من الدولارات، كما حصل مؤخراً في لبنان حيث تمت صفقة النفايات السامة مع ميليشيا المنطقة الشرقية.

وهذه السوائل والنفايات تحتوي على مواد سامة، كبعض مركبات الزئبق، أو على عناصر كيماوية تقتل الاسماك والحيوانات البحرية، وتبيد الكائنات العضوية المجهرية والحشائش والنباتات الضرورية للحياة في الأنهر والبحيرات والبحار.

٤ ـ **الادوية الزراعية والمبيدات الحيوانية** التي تقضي في آن واحد على الحشرات النافعة والضارة على السواء. مما يحدث فراغاً أو خللاً في التركيب العضوي الشامل لطبقة الاحياء على وجه الارض.

تلويث الفضاء

وبالاضافة الى ذلك، يعمد الانسان الى ابادة الحيوانات والطيور، في ما يشبه المجزرة الوحشية الحقيقية، دون اعتبار لترابط وتلازم الطبقات الحية للحياة في كل مكان.

وتؤكد الدراسات العلمية ان مفاعيل هذه الادوية والمبيدات السامة للحشرات، تدخل الى اعماق الأرض، والانتاج الزراعي، وتعود الى الانسان من خلال المياه والمأكل النباتية والحيوانية التي يتغذى بها.

٥ ـ **تكاثر النفايات الذرية** الناتجة عن انشاء المحطات المولدة للطاقة، وانتاج السلاح الذري، والاختبارات الذرية، والسفن والغواصات الذرية.

وقد أشارت الدراسات العلمية ان الاشعاع الذري في الهواء يزداد باطراد مهدداً الحياة على وجه الأرض باخطار مرعبة.

٦ ـ **تهديم التربة والتلويث** الناجمين عن استخدام الاسمدة الكيماوية. فهذه الاسمدة تؤدي الى تقويض تماسك التربة وصمودها في مواجهة هبوب الرياح، وجريان المياه، وهطول الامطار. كما أنها تؤثر في قيمة المواد الغذائية المنتجة، وتخفض من الفيتامينات وسواها من الشحنات المعدنية. مما تسبب بالكثير من أمراض التغذية بطريقة غير مباشرة.

٧ ـ **الغذاء الصناعي الممزوج بالهرمونات** الذي يقدم في مزارع الدجاج، وفي عدد من الخضروات (البندورة). يشكل هذا الغذاء خطراً مؤكداً على صحة الناس، حيث تتسلل الهرمونات الى دمائهم، وتكون مبعثاً محتملاً للسرطان كما يؤكد بعض العلماء.

٨ ـ **افراغ نفايات الانسان الطبيعية** من مأكل وشراب وبراز وماء الغسل ورماد في المجارير، ومن ثم في البحر. ولا شك أن هذه الطريقة تؤدي الى تلويث مفجع اذا لم تتم عملية التنقية والتطهير اللازمة.

٩ ـ **النفايات المصطنعة** الناتجة عن الأواني والعلب الخالية ذات الصفائح، والأواني الزجاجية، والبلاستك، والسيارات القديمة الخ...

وأخطر هذه النفايات (البلاستيك) انها لا تتحلل في الطبيعة كسائر المركبات والاشكال المعدنية.

١٠ ـ **طيران الطائرات النفاثة والغازات المنبعثة منها، واطلاق الصواريخ،** مما يؤدي الى زيادة في كثافة الغيوم المحيطة بالأرض، ونقص في الطاقة الشمسية التي تصل الى الأرض، حيث يقدر العلماء نسبتها بأكثر من ١٠٪.

وهكذا نرى ان الطبيعة الخارجية على وجه الكرة الأرضية باتت تنحدر بخطى متسارعة نحو الخلل الكبير في توازنها الحاصل عبر مئات الملايين من السنين. مما يحتم علينا التوعية بهذه الاخطار، والدفع باتجاه توفير المعالجات الضرورية لها، على الصعيدين الوطني والعالمي، حتى لا نقع في خطر الابادة والافساد، بما نفعله لأنفسنا بأيدينا.

اعداد: أمل جابر

المبيدات الفتاكة

مادیرا سنتر

أحدث مجمع سياحي

على شاطىء خلدة ـ الدامور

فندق

مكتب استخدام وتأمين

برك معقمة

مطعم

مؤسسة مالية وصيرفة واستثمار

شاطىء رملي

نايت كلوب

سوق تجاري

مسبح

محطة محروقات

ميني ماركت

اوتوستراد خلدة ـ الدامور تلفون: ١٤٥٠ ـ ٥ ـ ٥/٨٦٣٨٧٢ ـ ١

العامل يسأل؟ والمحامي يجيب:

عقد الاستخدام الشفوي

س ـ اقدم صاحب المؤسسة التي عملت فيها فترة تزيد عن الثلاث سنوات بعقد عمل شفوي على صرفي من العمل، والتنكر لحقوقي القانونية. فكيف يمكنني اثبات عقد الاستخدام الشفوي؟

حسّان الحلوة ـ طرابلس

ج ـ لقد نصت المادة ١٢ من قانون العمل اللبناني على ما يأتي: «يكون عقد الاستخدام اما خطياً واما شفوياً، ويخضع في كلا الحالين لاحكام القانون العادي...».

وفي مجال شرح قانون العمل اللبناني بهذا الخصوص فقد جاء ما يأتي: «عقد العمل هو عقد رضائي يتم بتقابل الايجاب والقبول، ويصح وقوع الرضائية صراحة او ضمناً، ومن ثم فإن الكتابة ليست شرطاً لانعقاد العقد ولا لاثباته...».

وهذا يعني ان وجود العقد الخطي يعتبر دليلا على قيام عقد الاستخدام. أما إذا كان العقد شفهياً وبالتراضي، وانكر رب العمل وجوده، فيمكن للاجير اثبات قيام العقد بمختلف القرائن والوسائل، ومنها:

ـ بيانات وقيود الضمان الاجتماعي وافادات العمل.

ـ جداول المرتبات والاجور وايصالات القبض في حال وجودها.

ـ بطاقة الدوام أو لائحة الدوام الجماعية.

ـ التردد النظامي على مركز العمل خلال أوقات الدوام.

ـ جداول ضريبة الدخل لدى وزارة المالية... الخ.

العمل الاضافي... والعطلة الاسبوعية

س ـ ان المؤسسة الصناعية التي نعمل فيها تعمد الى تشغيلنا ساعات اضافية يوميا، مقابل منحنا عطلة اسبوعية مدتها يومان هما السبت والاحد. فهل يحق لها ذلك بموجب القانون؟

وسام الجردي ـ الشويفات

ج ـ بمقتضى المادة ٣٤ من قانون العمل، يتوجب على رب العمل ان يمنح اجراء، كلما زادت ساعات العمل على ست للرجال وخمس للنساء، عند منتصف النهار، راحة لا يجوز أن تقل عن ساعة.

وفترة الراحة المذكورة لا تدخل طبعاً في احتساب مدة العمل الفعلي، والتي لا تقل في معظم المؤسسات عن ثماني ساعات يومياً، وبالتالي لا يتقاضى الاجير لقاءها أي اجر.

لكن يلاحظ ان بعض الادارات والمؤسسات قد درجت على تطبيق دوام مخفض لا يتجاوز ست أو سبع ساعات في اليوم الواحد، ولهذا فإنها لا تعطي اجراءها فترة راحة في منتصف النهار.

كما ان بعض هذه الادارات والمؤسسات تلجأ في بعض الاحيان الى توزيع ساعات اليوم السادس من العمل على بقية أيام الاسبوع، في ضوء اتفاقات مع الهيئات النقابية، انطلاقاً من كون هذا التدبير يتلاءم مع مقتضيات العمل في بعض المهن، ويحرص على اعطاء الاجير اطول فترة من الراحة بعد العمل المتواصل، تمكنه من استعادة نشاطه وتوازنه النفسي والجسدي، والتخفيف من اعباء الانتقال.

وعلى كل حال، فإن المادة ٤٣ من قانون العمل قد نصت على ان «للاجراء ان يستفيدوا من الاتفاقات والانظمة الاكثر فائدة لهم».

استفادة الوالدين من تقديمات الضمان

س ـ ما هي الشروط التي يجب ان تتوفر في الوالدين للاستفادة من تقديمات فرع المرض والامومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

فؤاد السبلاني ـ صيدا

ج ـ نصت المادة ١٤ ضمان على استفادة الوالد أو الوالدة من تقديمات فرع المرض والامومة في حال كونهما يعيشان تحت سقف واحد مع المضمون وعلى نفقته. ويكون كل منهما قد بلغ الستين عاماً مكتملة على الاقل، او يكون أي منهما غير قادر على تأمين معيشته بسبب عاهة جسدية أو عقلية.

ولاستفادة الوالدين، في حال توفر هذه الشروط، يتقدم المضمون بطلب الى صندوق الضمان ـ فرع المرض والامومة، ويرفق فيه اخراج قيد عائلي، فيبادر الصندوق الى اجراء تحقيق اجتماعي للتثبت من ان الوالدين يعيشان تحت سقف واحد وعلى نفقة المضمون.

وفي حال كان التحقيق ايجابياً، يصار الى تسجيل الوالدين على بطاقة المضمون في مركز الضمان الصحي، ومن تاريخ التسجيل تبدأ استفادتهما من تقديماته.

تعويض نهاية الخدمة للمرأة المستقيلة من العمل

س ـ هل يحق للمرأة الاجيرة ان تحصل على كامل تعويض نهاية الخدمة في حال الزواج، وقبل اكتمال سنوات الخدمة العشرين؟

ندى ايوب ـ المزرعة

ج ـ يحق للمرأة الاجيرة التي تكون قد تزوجت وتركت عملها خلال الاثني عشر شهراً التي تلي تاريخ زواجها، أو تسجيل عقد القران، ان تحصل على تعويض نهاية الخدمة كاملاً. كما يحق نفس الشيء للارملة الاجيرة التي تقدم على الزواج والتخلي عن عملها. وفي هذه الحال، يتوجب تقديم طلب خطي مرفقاً بوثيقة مصدقة عن عقد القران.

أما اذا عادت المرأة أو الأرملة المتزوجة التي صفت تعويضها بسبب الزواج وترك العمل، الى العمل المأجور من جديد، فإنها تخضع لصندوق تعويض نهاية الخدمة كمضمونة جديدة الزامياً.

بقلم: بيرم الورداني

كنّا شلة من المعلمين حول (كانون الجمر) في منزل أحدنا نشرب الشاي ونشتكي «مقهورين» أزمات معيشتنا ومعيشة عيالنا، ومن كانت تظهر على شفتيه ابتسامة باهتة إنما كان يغالب خصة في حلقه بسبب الوضع السيء الذي وصل اليه حالنا في هذا الزمن الرديء.

دخل علينا شخص علا الشيب رأسه وظهرت التجاعيد بوضوح على وجهه، ألقى التحية وبعد الترحيب والتأهيل من زميلنا صاحب البيت أخذ مكانه في الحلقة يستمع لحديث أحدنا، ولما انتهى قال هذا الشخص: يا شباب «في حدا غريب»؟

- أجاب الزملاء: كلنا ولاد مهنة.

- قال: اسمعوا، الظاهر أنا هربت من تحت الدلفة لتحت المزراب؟!

- شو القصة؟

- اسمعوا: أنا استاذ ثانوي منذ عشرين سنة، حامل دكتوراه، متعاقد مع الجامعة اللبنانية أيضاً. دخل علي ولداي أول الشهر وطلبا مني مالاً لشراء ثياب لهما، وبالمناسبة هما طالبان في الجامعة، استوضحت عن المبلغ المطلوب، ولما سمعت الجواب ضربت أخماساً بأسداس وطأطأت رأسي وقلت: ما تطلبانه يعني أن أستدين مبلغاً يوازي معاشي لنتمكن من تأمين المصروف الشهري؟! تبادل ولداي النظرات وانصرفا من الغرفة. وعندما أويت الى فراشي هرب النوم مني وأنا أقلب الأمر وأسائل نفسي عن طريقة ممكنة لشراء ثياب لولديّ، وجاءت الفكرة، وصفقت لها طرباً، أبيع سيارتي فهي قديمة ولا أستطيع اصلاحها. همست في أذن زوجتي - حرسها الله - بما عزمت عليه فاحتجت بشدة - لكن القرار اتخذ!!

ومع ضحى اليوم التالي كان ثمن السيارة في جيب ولديّ وأنا أقول لهما: مبروك يا شباب، عدم المؤاخذة!

الضيعة أيام زمان كانت عنوان المواسم والخيرات. في الشتاء كان سكان الضيعة يحرصون على زراعة بعض الخضار حول منازلهم، ومثل ذلك في فصل الصيف، وكانت هذه الزراعة تؤمن بعض الحاجات اليومية الضرورية لكثير من أهل الضيعة. وحتى أن بعض هذه المزروعات كانت تُهدى احياناً لمن يعيش من أهل الضيعة في المدن.

وتعود بي الذاكرة الى ايام الطفولة فأتذكر انني اعتدت زيارة بيت جدي مرة في الاسبوع. وكنت أحرص على تقبيل يد جدي مع كل زيارة، إما محبة وإما تظاهراً بالاحترام لا أدري يومها. وما أتذكره أن جدي كان يتكيء على مسنده وأمامه النارجيلة فيقول لي: (بوس الأيادي ضحك على الذقون). ومع ذلك كان يردّ احياناً التحية بأحسن منها: إما بعض القروش المثقوبة يخرجها من محفظته الجلدية التي يحرص على وضعها في جيب سرواله ويدس القروش في يدي، وإما أكلة بيض بلدي مقلي بالأورمة مع لبن طازج منعش وبصلة بيضاء طعمها لا الذ ولا أحلى خاصة والأكل هذا مع خبز مرقوق!!

أما اليوم فقد أفسدت المدنية حياة الضيعة وتحول مجتمعها الى مجتمع استهلاكي؟!

الفاكهة والخضار يشتريها سكان الضيعة من اسواق المدن حتى الفجل والنعنع والبقدونس تشترى من الدكاكين.

تدور على بيوت الضيعة، أقارب وجيران تبحث عن بيض بلدي لتشتريه فتعود صفر اليدين لأن غالبية الناس ما عادت تهتم بتربية الدجاج، واللبن مصنوع من الحليب المجفف، والبصل أكله موضة قديمة، وخبز المرقوق صار عملة نادرة، وأكلة مشتهاة مع الزيت والسعتر تنتظرها بفارغ الصبر ونلبي دعوتها بلا تردد اذا تكرمت علينا احدى القريبات وواعدتنا قبل اسبوع على هذه الأكلة. شو صار يا ناس؟!

في القديم كان الناس في الضيعة يتعاونون في المواسم على العمل، الجار يزرع مع جاره، والقريب يحصد مع قريبه، وقل مثل ذلك في موسم قطاف الزيتون وعصره، ومن خلال المئذنة يعلم أهل الضيعة ان فلاناً يريد سقف غرفة فيسارع الشباب والصبايا الى المساعدة بطيبة خاطر، وبالكاد يدفع صاحب العمل أجرة عامل أو عاملين. في القديم كان أهل الضيعة إذا أقام أحدهم عرساً شارك الجميع فيه، وإذا حلّ مأتم تزاحم الجميع على القيام بالواجب، اليوم الأمور قد اختلفت، وانقلبت رأساً على عقب؟! «شو صار يا ناس»؟!

كنافة زوجتي

أيام العز والبحبوحة اعتاد الأولاد على أكل الحلوى والكنافة من أشهر محلات بيروت مرة كل اسبوع، ثم تباعدت الفترة الى مرة واحدة في الشهر عند قبض الراتب، ثم انقطعت الكنافة من البيت ومثلها الحلوى. لاحظ الاولاد هذا الانقطاع وصاروا يرسلون الابر والسهام عبر فكاهاتهم، وكنت «أبلع» الغمز واللمز. ثم لجأت الى زوجتي لتخلصني من الورطة وتتعلم صناعة الكنافة فوعدت خيراً. وبحماس ظاهر قالت لي يوماً أبْشِر علمتني صديقتي صنع الكنافة وستكون كنافة مدهشة.

إذا كان الامر كذلك سأذهب الى محل الحلوى الشهير ببيع الكنافة واشتري ورقة مطبوعة باسمه ونحيط بها صينية الكنافة ومعها يدرك الاولاد أن الكنافة المعتادة عادت الى البيت من جديد.

وبالفعل ذهبت الى المحل وأتيت بالورقة وأنا أكاد أطير فرحا وأخبرت الاولاد غدا سيعود طعم الكنافة الى افواهكم، فتبادل الاولاد نظرات فيها كثير من الشك الذي يغيظ، فقلت ان غداً لناظره قريب.

في اليوم التالي ونحن نتناول طعام العشاء غمزتني زوجتي وفهمت منها أن الأمر قد تم على ما يرام، فقلت لها بزهو: هاتي صينية الكنافة لو سمحت.

فأسرعت كعادتها وهي معتدة بنفسها وعادت بالصينية والصحون والملاعق ووزعت الحصص على الاولاد وبدأنا الاكل قالت زوجتي - سامحها الله - كنافة مدهشة! سلمت يداك يا رجّال. فرددت تحيتها بأحسن منها.

قال احد الاولاد: صحيح أنها مدهشة.

أجاب الثاني: نعم مدهشة! مدهشة للغاية ولكن المحل الذي اعتدنا شراء الكنافة منه لم نعرف انه يبيع أثواب قطنية واشار الى بعض الورقة الملتصق بطرف الصينية.

لحقت بزوجتي الى المطبخ على عجل، فإذا بها - على ضوء الشمعة - وعلى عجل استخدمت ورقة غير ورقة محل الحلوى الشهير «سامحوني يا أولادي»!!

الشركة الوطنية للصناعة السياحية NTI ش.م.ل

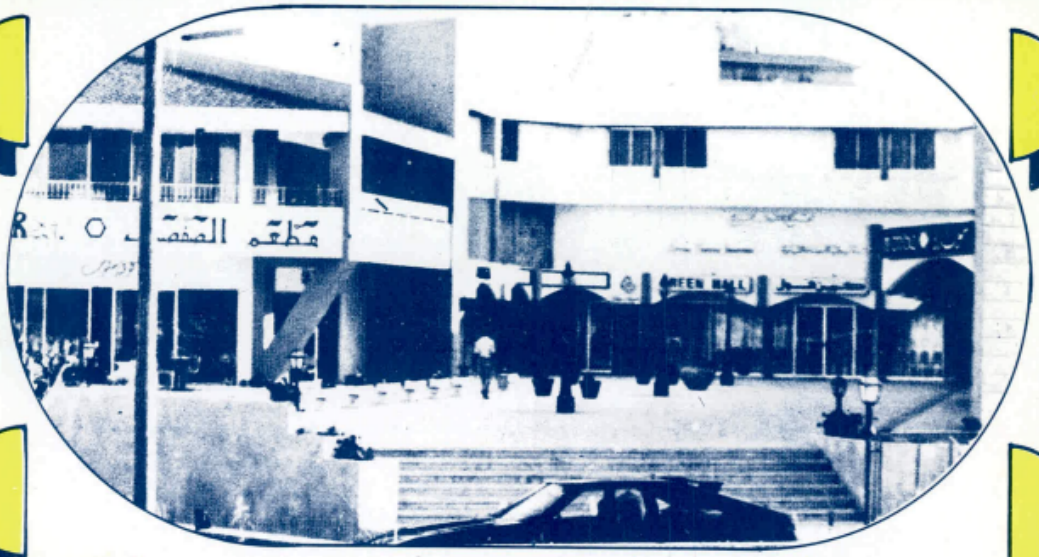

مُجمّع الشُّوف السِّياحي

ت ٥٠١٢١١/٥٠١١٦١

- مسرح فخر الدين
- مطعم الصفصاف
- فندق المرج
- برلة سباحة
- ويسلو الكاراج
- صالة كرين هود
- ملعب للتنس
- كوفي شوب
- سوق تجاري

موندو ، لابيل ، المروج ، ميدل إيست
لورانس ، منوبي ، ميديا ، العبايا .

RUBA

SOLIVER
الشركة اللبنانية لصناعة الزجاج والبورسلين
سوليفر
SOLIVER
ارادة الاستمرار
THE WILL OF CONTINUITY
□ انتاج متطور لاحدث اكتشافات صناعة الزجاج المجوف
قناني ومراطبين . وزجاجات لكافة المشروبات
والعطورات والمنتوجات الغذائية والصيدلية
□ شهرة واسعة بفضل التعاون التقني
لمصانع سان غوبان الفرنسية
□Wide reputation due to the technical
Cooperation with the French Factories
«SAINT GOBAIN» .
□Advanced technology of production
of Hollow glass : Bottles , Jars and all shapes
of glass containers .
بيروت ـ لبنان. ص ب ٤٥٣٠ ـ ١١ ـ تلكس L.E. ٤٣٤٧٦
برقيا سوليسير ـ بيروت
تلفون ٤٢٦٣٠٦ ـ ٤٢٦٣٠٧